المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⴰ ⵙⵓⵙⵎⵓ ⴰⵣⵣⴰⵡⵏ

# نشرة الصحف

الجمعة 31 أكتوبر 2014 العدد: 4864

| محتويات العدد | الصفحة |
|---|---|
| • وزراء التعليم بمجموعة 5+5 يتبنون بمرسيليا مخططا جديدا | 1 |
| • بلاغ صحفي : إحصاء 161 موظفا(ة) في وضعية تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة | 2 |
| • المجلس الاقتصادي يوصي بالرفع التدريجي لسن التقاعد إلى 63 سنة | 5 |
| • لجنة من وزارة التربية تفتحص ملفات بمصلحة الموارد البشرية بنيابة آسفي | 9 |
| • تقرير أممي حول النظام التعليمي بالمغرب | 26 |
| • قضايا التعليم بالجهات والأقاليم | 18/10 |
| • حول متابعة الدراسة الجامعية | 19 |
| • آراء ووجهات النظر | 20 |

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة
الهاتف: 0537-687-252 × الفاكس: 0537-687-255

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 321
العاصمة
الصفحة: 2

# وزراء التعليم «خمسة زائد خمسة» يتبنون مخططاً جديداً

نجاة بلقاسم، وزيرة التعليم الفرنسية، تتوسط رفقة رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية، ورئيس منطقة "كوت دازور" (أ ف ب)

الرباط: العاصمة بوست

تبنى وزراء التعليم بمجموعة (خمسة زائد خمسة)، خلال اجتماع ضمهم، يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين بمرسيليا، إعلانا ينص على مخطط عمل ملموس في مجال التعليم والتكوين المهني، بهدف تحسين ولوج الشباب إلى التشغيل والتخفيض من البطالة.

ويتوخى تطبيق هذا المخطط تسهيل الحركية وتحسين مقارنة النظم، من خلال خلق إطار أورو- متوسطي للكفاءات، من شأنه تنمية ولوج الشباب بالحوض المتوسطي إلى مناصب الشغل. ويتمحور هذا المخطط حول ثلاثة أهداف ذات أولوية، منها تطوير جودة وجاذبية التعليم والتكوين المهني، بواسطة التوجيه المدرسي، والولوج القانوني للتكوين المهني بالنسبة إلى الفتيات والفتيان، والحد من تسرب الشباب في مرحلة التكوين الأولي. كما يهدف، على الخصوص، إلى تأمين مسار تكوين الشباب، وجعله أكثر سلاسة، عبر إقامة جسور بين مختلف مكونات نظام التربية والتكوين، ودعم حركية الشباب، وتثمين التعلم طول الحياة، والتحقق من الخبرة المكتسبة.

كما يتيح المخطط الأخذ بعين الاعتبار حاجيات المقاولات في مجال التعليم والتكوين المهني، من خلال تعزيز التشاور بين الشركاء التربويين والاقتصاديين.

وقد مكن الاجتماع، وفق ما نقلته (و م ع)، الذي انعقد تحت الرئاسة المشتركة لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني رشيد بن المختار ونظيره البرتغالي، من تحديد قطاعات مهنية ذات أولوية، منها صيانة السيارات والميكانيك والطيران والمهن الرقمية والسياحة والفندقة والمطاعم والنقل. كما سطر الوزراء أهدافا تتمثل في تحديد إطار للإشهاد والكفايات في مجال التكوين المهني، من شأنه تسهيل مقارنة الأنظمة المتكاملة في الشهادات الوطنية، والتي يتم الحصول عليها في إطار احترام أشكال ومناهج التكوين الخاص بكل نظام وطني للتعليم والتكوين المهني. كما توصلوا إلى ضرورة وضع طرق للتقييم، تتيح التحقق من اكتساب الكفاءات.

وحدد الوزراء أيضا خلال هذا الإعلان، الذي انبثق عن هذا الاجتماع الذي تم تنظيمه بدعوة من وزيرة التربية الوطنية الفرنسية نجاة فالو بلقاسم، عشرة محاور ذات أولوية، منها خلق إطار أورو- متوسطي للاشهاد والكفايات، ينيح الاعتراف بالمعارف والمهارات المكتسبة بالمنطقة المتوسطية، ويشكل أداة في خدمة حركية الشباب أثناء وبعد التكوين.

كما قرروا إنشاء شبكة أورو- متوسطية للمقاولات، تكون متوازنة على مستوى التمثيلية شمال-جنوب، وكفيلة بالأنخراط في التكوين الأولي المستمر، وتنمية تبادل الممارسات الجيدة.

كما دعا الوزراء إلى تعزيز تكوين المكونين من أجل تحسين جودة التكوين المقدم، من خلال تشجيع تقييم التكوينات في المجال المهني، وتوصل الوزراء أيضا إلى إحداث "جواز أورو- متوسطي" يكون في خدمة الحركية، يضم نبذة عن مسار صاحبه، والكفاءات التي اكتسبها، وشهاداته، وتجربته المهنية. وحثوا على دعم وتطوير التجارب الرائدة التي تيسر التبادل والتجديد بين مؤسسات التكوين والمقاولات العاملة في القطاعات المعنية.

وينص إعلان مرسيليا أيضا على اعتماد التوجيه سواء بالنسبة إلى الشباب أو المعلمين والمكونين، وتطوير تعلم اللغات والانفتاح على الثقافات العالمية وعلى العالم المهني والاقتصادي والتكنولوجي، ومن أجل تنفيذ هذا المخطط قرر الوزراء إحداث مجموعة تتبع تتكون من خبراء من عشرة بلدان، وتتولى تطبيق هذه التوصيات، التي سيكون من أولى مهامها، بارتباط مع الاتحاد من أجل المتوسط واتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوربي، اقتراح استراتيجيات وإعداد جدول أعمال وتحديد الطرق والوسائل الضرورية لتنفيذ مخطط العمل. كما عهدوا إلى مجموعة التتبع تحديد وتعبئة المقاولات من ضفتي المتوسط، والتي ستشكل شبكة مرتبطة بشكل متين باشغالها، وقرر الوزراء عقد ندوة في عام 2015 بأحد بلدان (خمسة زائد خمسة) من أجل تقديم المراحل التي قطعتها اشغال مجموعة التتبع، معلنين عن عقد اجتماعهم المقبل عام 2016 بموريتانيا.

وكان رشيد بن المختار قد أجرى، على هامش هذا الاجتماع، مباحثات مع نظرائه الفرنسي والتونسي والموريتاني، تمحورت حول تطوير التعاون مع هذه البلدان.

ويهدف الاجتماع الوزاري "5+5 تربية"، الذي نظم في موضوع "معا من أجل التكوين المهني للشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، إلى تحسين جودة التكوين والتعليم المهني وتطوير جاذبيتهما، كما يتوخى تعزيز التعلم مدى الحياة وضمان المرونة بين التعليم المهني وبين التعليم العام والعالي.

التاريخ:2014/10/31
العدد: 23050
العلم
الصفحة:2

# 161 موظف وموظفة في قطاع التربية الوطنية في وضعية تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أن الإحصاء السنوي الذي أنجزه قطاع التربية الوطنية، في إطار تطبيق منشور رئيس الحكومة في شأن التغيب عن العمل بصفة غير مشروعة

حيث مكن من إحصاء 282 ألف و 191 موظفا وموظفة في وضعية نظامية عادية، و 440 موظفا لم يتم إدراجهم في الإحصاء، و 161 في وضعية تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة. وأوضحت الوزارة، في بلاغ لها اليوم الثلاثاء، أنه تم إنجاز هذا الاحصاء السنوي بعد مقارنة المعطيات الخاصة بعملية الإحصاء المتوصل بها من مختلف المصالح التابعة للقطاع، مع قاعدة معطيات الخزينة العامة للمملكة.

وأنهت الوزارة إلى علم المعنيين بالأمر أنه سيتم خلال شهر أكتوبر الجاري، تحويل الأجور الشهرية للموظفين والموظفات الذين لم يتم إدراجهم في الإحصاء المذكور، أو الذين تم إحصاؤهم في وضعية تغيب عن العمل بصفة غير مشروعة، من تحويلات بنكية إلى حوالات فردية.

كما دعت الوزارة كل موظف(ة) لم يتوصل بأجرته في حسابه البنكي لشهر أكتوبر 2014 ، إلى التأكد مسبقا بموقع الوزارة على شبكة الانترنت من وضعيته النظامية في إطار هذا الإحصاء، من خلال التطبيق الالكتروني المعد لهذه العملية، وذلك باستعمال رقم التأجير ورقم بطاقة التعريف الوطنية للدخول إلى هذا التطبيق.

وبحسب البلاغ، فإنه «على كل موظف وجد اسمه ضمن فئة غير المدرجين في الإحصاء أو في فئة المحصيين في وضعية تغيب غير مشروعة، الاتصال بمقر عمله أو النيابة الإقليمية أو الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين التي ينتمي إليها، من أجل تعبئة وتوقيع الشهادة الإدارية المخصصة لذلك، والتي يمكن تحميلها من الموقع، والاتصال بمديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر من أجل تسوية وضعيته وسحب حوالته الفردية ، مصحوبا بالشهادة الإدارية معبأة وموقعة ووثائق تثبت الوضعية الفعلية كما هو مشار إليه في الشهادة الإدارية ، وبطاقة التعريف الوطنية ونسخة منها مصادق عليها».

| التاريخ: 2014/10/31<br>العدد: 128 | الآن | الصفحة: 8 |
| --- | --- | --- |

# رشيد بلمختار يحصي أشباحه

كشفت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أن حوالي 600 موظف لم يشملهم الإحصاء السنوي الذي أنجزه قطاع التربية الوطنية، من أصل أكثر من 28 ألف تم إحصاؤهم في «وضعية نظامية عادية». وكخطوة لمعاقبة هؤلاء، أعلنت الوزارة أنها ستحول أجورهم، ابتداء من هذا الشهر، من تحويلات بنكية إلى حوالات فردية، داعية المعنيين بالأمر إلى «المسارعة إلى تسوية وضعياتهم النظامية».

التاريخ: 2014/10/31
العدد:10845

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 5

# 837 شكاية توصلت بها وزارة التربية الوطنية في أقل من شهر

لم يمر على وضع «إنصات» سوى شهر واحد و وصلت حصيلة خدمتها الالكترونية ما مجموعه 837 شكاية. و حسب بلاغ صحفي توصلت الجريدة بنسخة منه، فإن ما يقارب 657 شكاية تمت معالجتها بنسبة انجاز بلغت 77.78 في المائة ، و الباقي منها في طور المعالجة . لتبقى 121 شكاية بعد إعمال الاجراءات الادارية تبين انها مجرد شكايات كاذبة، و الغريب في الموضوع ان 41 في المائة من الشكايات التي بعث بها المواطنات و المواطنون كانت من نصيب الوسط القروي من العدد الاجمالي للشكايات، هذه الأخيرة استهدفت بالدرجة الاولى مؤسسات السلك الابتدائي بـ 344 شكاية وحلت مؤسسات الثانوي التاهيلي في المرتبة الثانية بـ 275 شكاية وجاءت مؤسسات الثانوي الاعدادي في المرتبة الثالثة بـ218 شكاية. و أكد بلاغ وزارة التربية الوطنية الصادر عن مصلحة الصحافة، أن مصدر هذه الشكايات الآباء و الأمهات بنسبة 57.08 في المائة و ممثلو جمعيات آباء و أمهات التلاميذ بنسبة 11.67 في المائة ، و وصلت شكايات التلميذات و التلاميذ الى 10 في المائة . و اختلفت مواضيع الشكايات و تنوعت بين ما يخص تدبير بعض المؤسسات التعليمية و وضعية المرافق الصحية و ما يخص هيأة التدريس و تسجيل و اعادة تسجيل التلميذات و التلاميذ، دون إغفال المسألة الامنية بمحيط المؤسسات .

و اكد بلاغ الوزارة ان الخدمة الالكترونية «إنصات» التي كانت قد اطلقتها منذ 17 شتنبر 2014 ، ستستمر في تلقي الشكايات و التظلمات الى غاية 17 نونبر 2014 عبر البوابة الالكترونية للوزارة و الرقم الهاتفي الاخضر 0800001122 .

**محمد تامر**

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 3510

التجديد

الصفحة: 1-3

# مجلس "بركة" يوصي بالرفع التدريجي لسن التقاعد إلى 63 سنة واعتماد أفضل 10 سنوات أجرا لصرف المعاشات

• محمد لغروس

تتجه توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعلقة برأيه الاستشاري حول مشروعي قانوني رقم 71.11 و رقم 71.12 بشأن إصلاح أنظمة المعاشات المدنية، إلى اعتماد الرفع التدريجي لسن التقاعد حتى 63 سنة، كما دعت توصيات مجلس نزار بركة التي يرتقب أن تكون قد صودق عليها في دورة استثنائية انعقدة بالرباط مساء أمس الخميس، إلى تقييم هذه التجربة بعد مدة سنوات من اعتمادها أي في أفق سنة 2020.

ووفقا لمصادر «التجديد» فإن توصيات المجلس الاقتصادي جوابا على طلب رئيس الحكومة للاستشارة الذي وجهه للمجلس منذ فاتح غشت 2014. اقترحت فتح الباب في وجه الموظفين الذين يرغبون في استباق هذا التدرج، والاستمرار في مزاولة العمل إلى حين بلوغهم السن المنشود (65 سنة) منذ دخول الإصلاح حيز التنفيذ كما هو الشأن حاليا بالنسبة لسلك القضاء وللأساتذة الباحثين. كما اقترحت التوصيات في نفس الاطار مواكبة هذا الإجراء بإحداث سلم إضافي داخل الوظيفة العمومية، لتحفيز الانخراط الطوعي في الرفع من سن الإحالة على التقاعد (65 سنة) مما يمكن الموظفين من مواصلة تحسين أجورهم خلال مرحلة العمل الإضافية.

التوصيات التي يفترض أن يكون المجلس قد صادق عليها أمس دعت كذلك إلى أن يتم اعتماد عشر سنوات الأفضل أجرا في مسار الموظف لاحتساب المعاش الذي سيتقاضاه بعد التقاعد. أما ما يهم موضوع المساهمة الإضافية للحكومة والموظف في هذا الإصلاح، فقد أوصى المجلس الاقتصادي بأن

تتحمل الحكومة ثلثي كلفة المساهمة الجديدة من مجموع الزيادات التي ينتظر أن يعرفها حجم مساهمات الموظفين والدولة على أن ألا تتجاوز النسبة التي سيتحملها الموظف ثلث تلك المساهمات.

وقد اعتمد المجلس في تقديم رأيه الاستشاري للحكومة، وفقا للمصادر ذاتها، على مقاربة الإصلاح الشمولي كأفق للعملية، وعدم الاقتصار على الصندوق المغربي للتقاعد الخاص بموظفي القطاع العام، مؤكدا على أهمية الحوار مع الفرقاء. مع مراعاة مبادئ التضامن والعدالة الاجتماعيين.

يشار إلى أنه من بين عناصر مقاربة الحكومة لإصلاح نظام المعاشات الذي طلبت رأي المجلس الاقتصادي فيه، رفع سن التقاعد إلى 62 سنة ابتداءً من 01 يوليوز 2015، وتمديده بصورة تدريجية إلى ستة أشهر كل سنة اعتبارًا من سنة 2016 ليصل إلى 65 سنة بحلول سنة 2021. مع إمكانية الاستفادة (قبل بلوغ سن التقاعد) من التقاعد الكامل بعد 41 سنة من الانخراط في منظومة التقاعد بدون تطبيق عمليات الاقتطاع من الراتب المحتفظ به.

يشار إلى أن تقرير المجلس الاقتصادي أشار في معرض تقديم رأيه الاستشاري، لبعض التجارب الدولية في إصلاح هذه الصناديق إلى أن العديد من التجارب الدولية اتجهت في المراحل الأولى لإصلاح أنظمة التقاعد، بصفة جوهرية، نحو تبسيط الأنظمة وتوحيد الإطارات المرجعية. فمن خلال قراءة بعض هذه التجارب، وقف المجلس عند العناصر المشتركة التالية: تبسيط وتحديث أنظمة التدبير؛ تجميع الأنظمة الأساسية؛ تطوير الرسملة وتشجيع الأنظمة الاختيارية؛ إقامة علاقة وثيقة بين المعاشات المدفوعة، ومتوسط العمر، ومستوى المساهمات؛ - تعزيز المساواة بين الأجيال وداخل الجيل الواحد؛ اعتماد المبادئ الأساسية لأنظمة تقاعد عادلة ومتوازنة، ولا سيما من حيث العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر، والمقاربة الشمولية والمتماسكة لسياسات الحماية الاجتماعية.

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 1511

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 3

دعا إلى إصلاح يشمل كل أنظمة التقاعد ومراجعة طريقة استثمار احتياطات CNSS

# مجلس بركة يمسك عصا التقاعد من الوسط بين الحكومة والنقابات

■ الرباط - يونس مسكين ■

أمسك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العصا من الوسط وتوصل إلى رأي يجمع بين توصيات تدعو إلى إصلاح شامل لمنظومة التقاعد كما طالبت النقابات، وتدابير استعجالية لإنقاذ نظام المعاشات المدنية نزولا عند رغبة الحكومة. المجلس خلص في الرأي الذي حصلت «اخبار اليوم» على نسخة من مشروعه ويفترض ان الجمعية العامة للمجلس صادق عليه أمس، الى التخفيف من السرعة التي اقترحتها الحكومة للرفع من سن التقاعد، حيث اوصى برفعه تدريجيا بستة أشهر كل سنة، مع فتح الباب أمام الراغبين في استباق التدرج والاستمرار إلى غاية سن 65 سنة. مقترح المجلس يعوض الانتقال فورا الى 62 سنة ثم إضافة ستة اشهر كل سنة كما اقترحت الحكومة. كما اقترح المجلس إحداث سلم جديد في الوظيفة العمومية، للتحفيز على الاستمرار في العمل وضمان مواصلة تحسين وضعية الموظفين بعد سن الستين.

وفيما تقترح الحكومة تعويض آخر اجر بمعدل الثمان سنوات الماضية في احتساب المعاش، يقترح المجلس اعتماد معدل «أحسن» ثمان سنوات في مسار الموظف المهني. كما اقترح المجلس معادلة جديدة للرفع من المساهمات في الصندوق المغربي للتقاعد، من 20 بالمائة إلى 28 بالمائة، بتحميل الدولة حصة اكبر من الاجير، وهو المطلب الذي عبرت عنه النقابات. وهكذا يساهم الأجير بنسبة 12،5 بالمائة، فيما تساهم الدولة بنسبة 15،5 بالمائة.

راي المجلس حرص على التنبيه إلى أن توصياته المتعلقة بالتدابير الخاصة بنظام المعاشات المدنية، تستند على المبدا القاضي بكون جميع التدابير يجبُ انْ تندرجُ في إطار مقاربة الإصلاح الشموليّ لأنظمة التقاعد، «في انسجام واستمرارية مع التوافق المكتسب في إطار أشغال اللجنة الوطنيّة المكلفة بإصلاح قطاع التقاعد، التي انطلقت منذ سنة 2004». وشدد المجلس على ضرورة رفع سن التقاعد بشكل بطيئ الى غاية 2020، ثم تقييم حصيلة الانخراط الطوعي فيه، ثم اتخاذ القرارات اللازمة خلال فترة لاحقة تمتد لسنة أو سنتين.

وعلى غرار الأنظمة العموميّة، اوصى المجلس بتمكين إجراء القطاع الخاص «الذين يطلبون» بتنسيق مع مشغليهم، تمديد إحالتهم على التقاعد إلى 65 سنة، وذلك بهدف تحسين قاعدة احتساب معاشهم». ولَم يغفل المجلس الدعوة الى إعادة النظر في النصوص المنظمة لقواعد إستثمار وتوظيف احتياطات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيّ، «قصد الوصول إلى استخدام أمثل في احترام تام للقواعد الاحترازيّة».

التاريخ:2014/10/31
العدد: 2516

المســـاء

الصفحة: 4

# المجلس الاقتصادي يلجأ إلى التصويت للخروج من مأزق مشروع التقاعد

الرباط
المهدي السجاري

عاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حالة من الترقب، أول أمس الأربعاء، في انتظار ما سيسفر عنه الاجتماع الثاني المخصص للحسم في رأي المجلس بشأن مشروع إصلاح التقاعد. وذكرت مصادر جيدة الاطلاع لـ«المساء» أنه تقرر عقد دورة استثنائية «مغلقة» للجمعية العامة في حدود الساعة الثالثة من زوال أول أمس.

مصدر من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكد صباح أول أمس أنه لا يُعرف ما إذا كان سيقع أي انفراج في هذا الملف، «لكن سيتم اللجوء إلى الديمقراطية والتصويت»، مشيرا إلى أنه تمت، خلال الفترة التي أعقبت تأجيل اعتماد الرأي، مناقشة جميع السيناريوهات.

من جهته، أكد مصدر نقابي عضو في المجلس أنه لم تقع أي تعديلات، لكن كان هناك خلاف في الرأي والمقاربات بين النقابات وبعض أعضاء المجلس. وأضاف أن «النقاش الذي تم بين الدورة التي تقرر فيها تأجيل الرأي، والدورة التي عقدها أول أمس، لم يعرف أي تطور، خاصة أن اللجنة المكلفة بصياغة الرأي ليست لها صلاحية للاجتهاد خارج النص الحكومي».

وكانت الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي قد تفجرت على خلفية معارضة النقابات لمشروع الرأي، الذي ترى فيه بعض الأصوات محاولة لتوريط المجلس في هذا الملف الشائك وجعله مطية لتنفيذ الخطة الحكومية لإصلاح الصناديق، وهو ما دفع رئيس المجلس، نزار بركة، إلى تأجيل الحسم في الرأي بعد نقاشات ساخنة تجاوزت أربع ساعات.

وينتظر رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، إدلاء المجلس الاقتصادي برأيه حول مشروع إصلاح نظام المعاشات المدنية، من أجل دعوة النقابات إلى طاولة الحوار، والحسم في المشروع الأخير قبل إحالته على المجلس الحكومي والمؤسسة التشريعية، إذ تسعى الحكومة إلى بدء تنفيذ هذا الإصلاح سنة 2015.

| التاريخ: 2014/10/31<br>العدد: 128 | الآن | الصفحة: 11 |
| --- | --- | --- |

عبد الوهاب الهواريبسي، الكاتب العام
الوطني للجامعة الوطنية للتعليم:

# «في قطاع التعليم وصلت النسبة إلى 95%»

«نجاح الإضراب في قطاع التعليم وصلت نسبته. في الساعات الأولى، إلى 95%. هناك بعض المؤسسات التعليمية قرر مديروها الاشتغال فقط في ما يخص الجانب الإداري. أما في ما يخص باقي القطاعات بحسب ما وصلنا من أخبار. فإن عمال عربات «التراموای» بالدار البيضاء وبالرباط انخرطوا في الإضراب. كما أن ميناءي الدار البيضاء وطنجة أصيبا بالشلل. أما القطاع الخاص. فإن حالته متغيرة من مدينة إلى أخرى: وكل هاته المعلومات تؤكد نجاح الإضراب».

التاريخ:2014/10/31
العدد: 2516

المســـاء

الصفحة: 6

# لجنة من وزارة التربية تفتحص ملفات بمصلحة الموارد البشرية بنيابة أسفي

أحمد الحضاري

لحد أول أمس الأربعاء مازالت لجنة رفيعة المستوى تابعة لوزارة التربية الوطنية تحقق في عدد من الشكايات. تتهم مصلحة الموارد البشرية بأسفي بالفساد الإداري.

وتقوم اللجنة، التي قامت بزيارة مفاجئة للنيابة الإقليمية للتعليم بأسفي زوال يوم الاثنين الماضي، بالتدقيق في ملفات انتشار رجال التعليم بالمؤسسات التربوية والطريقة، التي يتم بها تدبير ملف التكليفات.

وحسب مصادر قريبة من نيابة التعليم بأسفي، فإن اللجنة تقوم بعملية إحصاء وتدقيق للملفات، التي تم تدبيرها منذ بداية الدخول المدرسي، وتحقق في مدى احترام المذكرة الوزارية، التي تنظم عملية الانتشار.

ولم يعرف لحد كتابة هذه السطور نتائج الافتحاص، التي تقول كواليس نيابة التعليم أنها ستكون صادمة، إن لم يتم التستر عليها حتى لا يتورط مسؤولون كبار بالنيابة، رفقة نقابيين نافذين بالإقليم.

وأفادت مصادر بأن الشكايات، التي توصلت بها الوزارة الوصية تتهم مصلحة الموارد البشرية بالتلاعب في ملفات رجال التعليم، مشيرة إلى أن شبهات صاحبت التكليفات، التي قامت بها المصلحة، حيث يستفيد بعض المحظوظين في وقت يهمش فيه آخرون.

ومعلوم أن المذكرة الوزارية المنظمة لتدبير ملف التكليفات وإعادة الانتشار وتحديد الفائض الحقيقي، تؤكد أن الفائض يحتسب بالأقدمية العامة، والأقدمية في النيابة والمؤسسة التربوية. ويرى أغلب رجال التعليم بالإقليم أن مصلحة الموارد البشرية لم تحترم المذكرة في تدبيرها لملف المحلفين، وأن رئيسها انشغل بالعمل في الإحصاء العام، مخالفا بذلك القوانين، التي تمنع رؤساء المصالح، في المقابل ترك تدبير المصلحة لأيادٍ خفية لعبت فيه.

من جهة أخرى قالت مصادر من داخل نيابة التعليم إن بعض النقابات كانت سببا رئيسيا في تعطيل عملية تدبير مصلحة الموارد البشرية للملفات العالقة، حيث أن لجنة للنزاعات مختلطة تتكون من ممثلي النقابات، ومن الإدارة تعطلت في حل الملفات العالقة.

وحسب معلومات «المساء»، فإن الاجتماع الأول والثاني للجنة تدبير النزاعات انفض الأسبوع الماضي، قبل أن يتم التوصل لحلول عملية، بسبب تمثيل نقابيين محسوبتين على الصف الديمقراطي بمختبين. وعوض أن يتم الانكباب على حل المشاكل انخرط المناضلون في تبادل السب والشتم

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 308
صحيفة الناس
الصفحة: 5

# مديونة.. تلاميذ وأطر مدرسة «لبقاقشة» يحتفلون باليوم العربي للبيئة

## المشاركون دعوا إلى الاهتمام بنظافة مرافق المؤسسة التعليمية

عبد الرحيم رياضي

عرف الفضاء الداخلي لمدرسة لبقاقشة بنيابة التعليم مديونة الكائنة بتراب الجماعة القروية المجاطية أولاد الطالب احتضان النشاط التربوي البيئي الذي نظم من طرف تلاميذ وأطر نيابة التعليم بمديونة بشراكة مع الفضاء المستقل لشبكة جمعيات المجاطية أولاد الطالب، المتمثل في صبيحة بيئية تربوية تحسيسية حول البيئة احتفالا باليوم العالمي للبيئة وذلك يوم السبت الماضي. حيث دعا المؤطرون إلى هذا النشاط البيئي بضرورة الاهتمام بنظافة مرافق المؤسسة التعليمية المذكورة. وجنباتها ومحيطها الخارجي. وجعلها مشتلا للتربية البيئية وحب الطبيعة، وتنظيم خرجات ميدانية للتلاميذ إلى مواقع بيئية. وتشجيع كل المبادرات التي ترمي إلى ترسيخ الثقافة البيئية كمبدأ أساسي للحياة المدرسية،فضلا عن الالتزام بالهندام المدرسي الموحد. وترشيد استهلاك الماء والكهرباء.

وطالب المشاركون في هذا النشاط البيئي الذي عرف حضورا وازنا لأطر نيابة التعليم وفعاليات المجتمع المدني وأطر الفضاء المستقل وأولياء وآباء التلاميذ، والذي نظم تحت شعار «الحفاظ على بيئتنا مسؤوليتنا جميعا» بضرورة القيام بحملة نظافة يشارك فيها الجميع بكل وعي ومسؤولية لنشر ثقافة الوعي بالمسؤولية البيئية لدى الجميع، وذلك عبر تنظيف محيط المؤسسة من روث البهائم و الأزبال والقاذورات المتراكمة مباشرة امام البوابة الرئيسية لمدرسة البقاقشة. والذي شكل عائقا حقيقيا حال دون السير العادي للعملية التربوية والتعليمية والتي استاء منها المعلمون والتلاميذ على السواء. حيث شكلت الروائح الكريهة سببا لتاثير السلبي على صحتهم وابدانهم.

وقد عرف هذا النشاط البيئي كذلك تقديم تلاميذ وتلميذات المؤسسة التعليمية تقديم بعض العروض المسرحية الداعية إلى المحافظة على البيئة وأغراسها. ونبذ كل السلوكيات المنحرفة المؤثرة على الطبيعة ومكوناتها. وقد نالت هذه العروض استحسان الحضور من أمهات وأولياء التلاميذ. وبعض الفعاليات الحاضرة لأشغال هذه الصبيحة.

وشارك تلاميذ ذات المدرسة أيضا في تهيئ عدة ورشات مُرتبطة أساسا بالبيئة. منها ورشة البستنة ،حيث تم بهذه المناسبة غرس بعض النباتات و الأغراس. وتشذيب حديقة المدرسة علاوة عن تقديم ورشة في الصباغة. والرسم. والتي على الرغم من بساطتها فإنها تركت أثرا ايجابيا في نفوس زوار المؤسسة من الجمعيات. وممثلي النيابة التعليمية وأمهات التلاميذ.

وفي ختام هذه الصبيحة تم تقديم ندوة بعنوان «دور المدرسة والطاقات المحلية في رفع الوعي البيئي لدى كافة شرائح المجتمع» الذي عمل على تاطيرها الأستاذ محمد أجكاض رئيس مكتب العمل التربوي بنيابة مديونة. ورئيس الفضاء المستقل ومحمد التريعي رئيس مصلحة تدبير الحياة المدرسية. ويوسف أمرموش مُنسق ملف التربية البيئية بنفس النيابة. الذين خلصوا في مداخلاتهم على أهمية المدرسة والمرأة والجمعيات المختلفة في حماية البيئة. والحث على التربية البيئية السليمة. والمشاركة في صنع القرار المتعلق بتحقيق التنمية والتنبيه بمخاطر التلوث البيئي المؤثر على صحة الإنسان.

| التاريخ:2014/10/31<br>العدد: 9843 | رسالة الأمة | الصفحة : 5 |
| --- | --- | --- |

# الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالعيون

العيون: أبيبك المحفوظ

في إطار سلسلة اللقاءات الجهوية التي بدأها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وصل الدور الدور أول أمس إلى جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء حيث عرفت قاعة قصر المؤتمرات حضورا غفيرا من أطر مؤسسات تعليمية خاصة وعامة من طرفاية وبوجدور بالإضافة إلى العيون وما جاورها. كما حضر والي جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء ورئيس الجهة و عدد من المهتمين والباحثين .

وبعد افتتاح الملتقى السيد خالد الصمدي عضو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بمداخلة قيمة تطرق من خلالها إلى العديد من النقط التي وجب الوقوف عليها في منظومة التعليم ككل والتي وجب تغيرها أو بلورة أفكار جديدة بإمكانها التحسين من مردود يته التي أصبحت في مستوى أقل بمقارنة مع الدول التي لنا معها نفس المقومات إن لم يكن أكثر و أعطى كمثال على ذلك بتونس التي تتفوق علينا من حيث الطلاب الجامعين مع العلم أننا لنا الضعف ثلاث مرات من حيث الساكنة . لتتوالى بعد ذالك جملة من المداخلات وصلت في مجملها إلى 56 مداخلة انصبت في أغلبها على ضرورة إنشاء جامعة بالعيون بحكم أنها تقريبا في منتصف الأقاليم الجنوبية ناهيك عن نموها الديموغرافي والعمراني، أما مداخلة السيد رئيس الجهة الذي قال بأن الوقت لم يحن بعد من أجل جامعة بالعيون وأن النواة بدأت بمعهد الدراسات الإسلامية بالسمارة والمعهد العالي لتكنولوجيا وقد شاركه السيد والي الجهة في الرأي الذي أثنى على التطور الذي تعرفه منظومة التعليم بالعيون والتي ارتفع عدد المتمدرسين بها بين 722 تلميذا سنة 1976 إلى أكثر من 50000 متمدرس سنة 2014 .وفي نهاية اللقاء الجهوي تم رفع جملة من التوصيات التي من شانها الرفع من منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

التاريخ:2014/10/31
العدد:8915

الصحراء المغربية

الصفحة:6

# قافلة تضامنية تحل بالجماعة القروية سيدي التيجي بإقليم أسفي

اسفي: عبد الرحيم النبوي

أشرف النائب الاقليمي لوزارة التربية باسفي حسن البلالي، الاربعاء الماضي، رفقة ممثلين عن السلطة المحلية والمنتخبة والشركاء الاجتماعيين على انطلاقة قافلة التعبئة الاجتماعية لدعم التمدرس بالجماعة القروية سيدي التيجي بإقليم أسفي، تحت شعار جميعا من أجل مدرسة بدون هدر مدرسي. وتطمح القافلة إلى إشراك جميع المتدخلين، قصد الإرجاع الفوري والكلي للمنقطعين عن الدراسة، وتخطي الاكراهات السوسيو-ثقافية والعوائق الذاتية والموضوعية، التي تبقى قائمة على الرغم من الجهود المبذولة من طرف كل المتدخلين في الشأن التربوي. كما تسعى هذه العملية، حسب عدد من الفعاليات التربوية، إلى تنسيق كل الجهود التربوية والتكوينية الهادفة إلى الرفع من جودة ومردودية التعليم ونجاعته، بتحسيس وتوعية كل الفاعلين والشركاء، وتيسير أسر أطفهم ومشاركتهم في أنشطتها المختلفة، وفق خطة مضبوطة ذات أهداف واضحة ومقاربات مدروسة، قصد استقطاب التلاميذ غير الملتحقين، والأطفال غير المسجلين إلى المؤسسات التعليمية. وأكد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية باسفي حسن البلالي، وفق ماجاء في بلاغ لقسم الاتصال بعمالة أسفي، أن قافلة التعبئة الاجتماعية الهدف منها بذل المزيد من المجهودات من أجل إدماج الأطفال غير المتمدرسين وأرجاعهم إلى المدرسة مع بداية الموسم الدراسي حتى يتم تحقيق أكبر نسبة في الرجوع وأيضا محاربة ظاهرتي الانقطاع والهدر المدرسيين. وقال إن الهدف بالدرجة الأولى من هذه القافلة أيضا هو التحسيس بخطورة الانقطاع عن الدراسة وبذل المزيد من المجهودات من أجل محاربة ظاهرة الانقطاع عن الدراسة. وتضيف الكلمة ذاتها أن وزارة التربية الوطنية تستثمر في العنصر البشري نظرا للمكانة المهمة لهذا الأخير ونظرا للاهتمام الذي يوليه جلالة الملك لقضية التعليم. وقد عرف هذا الحدث حسب بلاغ قسم الاتصال، حضورا مكثفا للتلميذات والتلاميذ داخل الثانوية الإعدادية البحتري وقبل انطلاقة فقراتها تم ترديد في البداية النشيد الوطني وبعدها تم توزيع عدد من الدراجات الهوائية على عدد من المستفيدين من تلميذات وتلاميذ المؤسسات التعليمية التابعة للجماعة القروية سيدي التيجي، كما وزعت عليهم عدد من الملابس والكتب والمقررات الدراسية

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 7363
بيان اليوم
الصفحة: 6

## الدار البيضاء

# الثانوية التأهيلية بئر انزران تستغيث

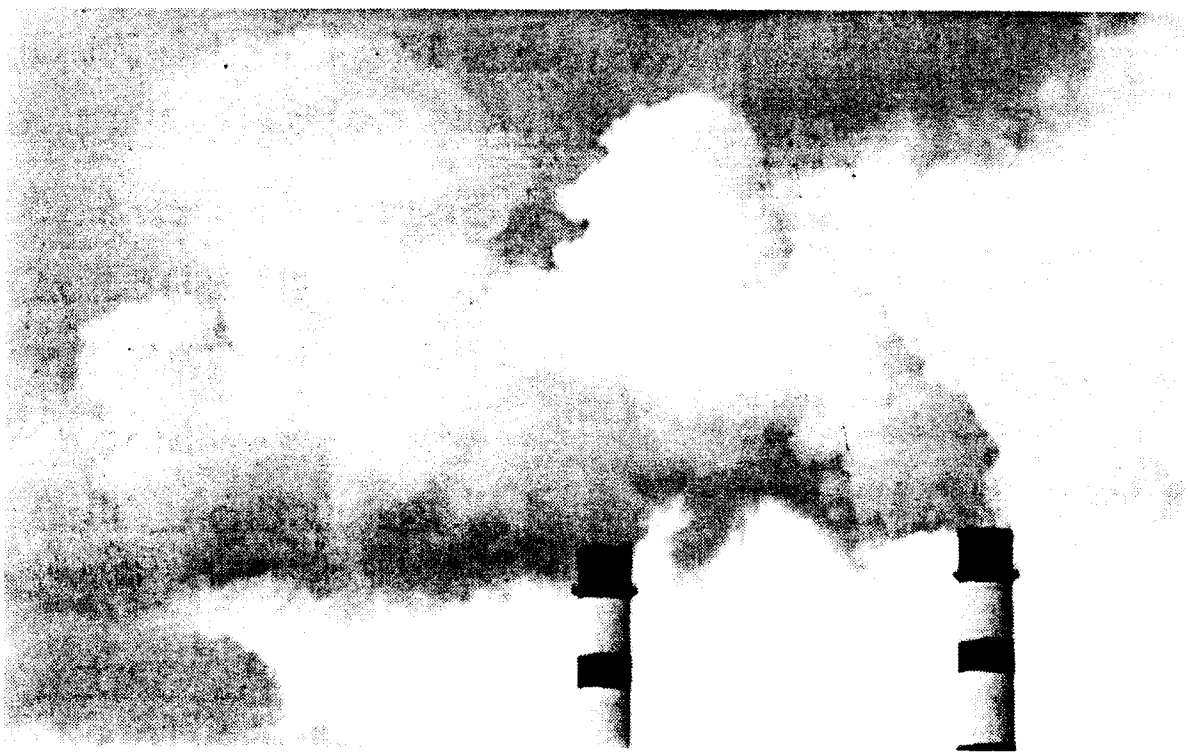

■ خليل البخاري

نظمت الثانوية التاهيلية بئر إنزران التابعة لنيابة ا لفداء وقفة احتجاجية مساء الثلاثاء الأخير، شاركت فيها جميع الأطر التربوية والإدارية والتلميذات والتلاميذ وأعضاء من جمعية الآباء ضدا على المواد السامة والخطيرة التي تنبعث من مداخن شركة "إيكبيل" المجاورة لثانوية بئر إنزران.

وتتواصل معاناة الشغيلة التعليمية وكذا التلاميذ مع التلوث الخطير المنبعث من هذه الشركة التخصصة في تصنيع الشوكولاتة، وهو مايعد مخالفة خطيرة وشنيعة لأبسط الشروط البيئية والصحية والمتمثلة فيما يسببه الغبار والمواد السامة من مضاعفات صحية على الجميع بدون استثناء..وقد يتطور إلى كوارث لا تحمد عقباها مصدرها انبعاث الغبار الذي يعتبر المتسبب فيه منتهكا شنيعا لحقوق الإنسان والبيئة وللقوانين المنظمة لإنشاء وإقامة المصانع والشركات والشروط البيئية والصحية.

إن الغبار والمواد السامة السوداء اللون المتطايرة من مداخن شركة إكبيل لها تأثيرات خطيرة على الجهاز التنفسي و حساسية العيون والرئة والجهاز البصري إضافة إلى التلوث الضوضائي الدائم والذي يجد مصدره في الآلات الضخمة لشركة إكبيل والذي يؤثر لامحالة على الجهاز السمعي والبصري للتلميذات والتلاميذ ولا يساعدهم على التحصيل الدراسي داخل الفصول الدراسية.

وللتذكير فقد سبق للإدارة التربوية لثانوية بئر إنزران وكذا جمعية الاباء أن وجهت سيلا من الشكايات إلى المسؤولين لكي يقوموا باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإغلاق شركة إكبيل ورفع الضرر عن الشغيلة التعليمية والتلاميذ وكذا الساكنة المجاورة لها ومحاسبة المتواطئين الذين سمحوا ورخصوا بوجود شركة إكبيل بجانب ثانوية بئر إنزران والعمل على المحافظة على صحة التلاميذ. لكن دار لقمان لازالت على حالها..

وأمام تردي الوضع البيئي وتداعياته الخطيرة، تطالب إدارة ثانوية بئر إنزران بتوفير فوري للحماية البيئية والصحية للتلاميذ وكذا الأطر التربوية وبإغلاق فوري لشركة إكبيل ضمانا لتحصيل دراسي في المستوى من جهة وصونا لصحة التلاميذ وكل الأطر الإدارية والتربوية. والساكنة المجاورة.

| التاريخ:2014/10/31<br>العدد: 2516 | المساء | الصفحة: 21 |
| --- | --- | --- |

# احتجاج أساتذة إعدادية سيدي اسماعيل بالجديدة على الاكتظاظ

رضوان الحسني

نظم مجموعة من الأساتذة العاملين بإعدادية سيدي اسماعيل، مؤخرا، وقفة احتجاجية دامت 30 دقيقة مصحوبة بحمل الشارات خلال الفترتين الصباحية والزوالية، سبقتها وقفتان احتجاجيتان الأربعاء والخميس المنصرمين في فترات الاستراحة الصباحية والمسائية.

واحتج الأساتذة على الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات التعليمية بالدائرة وخاصة إعدادية سيدي اسماعيل ومدرسة مولاي حفيظ وثانوية الجرف الأصفر، كما ندد المحتجون بتقاعس المسؤولين في إحداث إعدادية بسيدي اسماعيل لتخفيف الضغط على المؤسسة، وجاء تنفيذ الوقفة الاحتجاجية استجابة للبيان الذي أصدره الفرع المحلي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الذي استنكر فيه الإعفاءات الجائرة التي طالت بعض المديرين وسكوت المسؤولين الجهويين عن هذا الوضع، كما عبرت النقابة، في ذات البيان، عن رفضها للطريقة التي دبر بها النائب الإقليمي عملية توزيع الفائض وتغطية الخصاص وعدم التزام النيابة بمبدأ التدبير التشاركي.

وعلى المستوى الوطني، جددت النقابة رفضها لكل إصلاح لمنظومة التقاعد على حساب نساء ورجال التعليم، وشجبت قرارات الوزارة القاضية بالتمديد لنساء ورجال التعليم الذين استوفوا سن التقاعد وحرمان نساء ورجال التعليم من متابعة دراستهم الجامعية، في مخالفة صريحة للدستور والقوانين الدولية بحسب تعبير البيان.

التاريخ:2014/10/31
العدد:5425
الأحداث المغربية
الصفحة: 5

# نيابة التعليم بطنجة تحارب البناء المفكك

◆ محمد كويمن

أطلقت نيابة التعليم بعمالة طنجة أصيلة حملتها للقضاء على الحجرات الدراسية ذات البناء المفكك، وذلك ضمن برنامجها الاستراتيجي الممتد على مدى أربع سنوات من 2013 إلى غاية 2017، المدرج في إطار برنامج طنجة الكبرى.

النيابة أعلنت في بلاغ لها عن تعويض 67 حجرة دراسية من البناء المفكك، بالبناء الصلب خلال الموسم الدراسي 2013/ 2014، شملت مدرسة سيدي أحمد بنعجيبة، و مدرسة الواحة و الثانوية الإعدادية المسيرة، وثانوية عبد الكريم الخطابي التأهيلية، ومدرسة العزيب الحاج قدور، و مدرسة حراريين، وثانوية عبد الله الشفشاوني.

كما سيتم تعويض 136 حجرة دراسية المتبقية، خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2017، على مدى أربع سنوات ضمن مشاريع طنجة الكبرى التي تهم الجانب التعليمي.

هذا المشروع الذي ينجز من طرف نيابة وزارة التربية الوطنية لطنجة أصيلة، بإشراف ولاية جهة طنجة تطوان، يهدف إلى القضاء على جميع حجرات المؤسسات التعليمية ذات البناء المفكك، وتعويضها بالبناء الصلب، ويرتكز في تفعيله على اتفاقيات شراكة ثلاثية الأطراف تجمع بين النيابة والولاية كطرف إلى جانب طرف ثالث، يضم جمعية المنعشين العقاريين والمقاولات المواطنة، أو في إطار اتفاقيات ثنائية الشراكة تبرمها النيابة مع الجمعيات ذات الاهتمام بالتربية و التنمية.

وذكرت نيابة طنجة أصيلة في البلاغ نفسه، «بأنها ستعمل على تعويض ما تبقى من البناء المفكك بالبناء الصلب في أفق السنتين القادمتين، عن طريق الشراكات المتعددة الأطراف لغرض توفير حجرات دراسية، و مرافق إدارية تستجيب لمعايير الجودة الهندسية و التقنية و الصحية و التربوية، بما يوفر فضاءات مدرسية تربوية جيدة، و جذابة للدراسة و ممارسة أنشطة الحياة المدرسية، في مستوى يليق بانتظارات التلاميذ و أوليائهم».

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 3209

النهار المغربية

الصفحة: 6

# تلاميذ نواحي شيشاوة يقاطعون الدراسة

سعيد اكدير

## نقل أستاذتهم نحو مركزية المجموعة المدرسية واللجوء إلى ما بات مألوفا بنيابة شيشاوة إلى سياسة "ضم المستويات"

يواصل تلاميذ المستويين الخامس والسادس بفرعية لمزاركة التابعة لمجموعة مدارس أولاد عبد الله مبارك باقليم شيشاوة والبالغ عددهم 33 تلميذة وتلميذا مقاطعة الدراسة منذ يومين على خلفية نقل أستاذتهم نحو مركزية المجموعة المدرسية واللجوء إلى ما بات مألوفا بنيابة شيشاوة إلى سياسة "ضم المستويات" [illegible] تكريسا واضحا لظاهرة "الاقسام المشتركة" في هذا السلك التربوية في حقهم.

وقال عدد من آباء وأولياء التلاميذ في اتصالهم بالنهار المغربية إن صوتهم لم يعد مسموعا لدى مصالح نيابة وزارة التربية الوطنية بشيشاوة، وأن هذا الأخير عمد إلى تكريس سياسة "لا حاجة لخصاصها بتركيبها" يروي الآباء في مراسلة بخصوص أن السبب الرئيسي في مجيئ التلاميذ كان بالدرجة الرئيسي اقتراح نيابة التعليم نقلا [illegible] المدرسة [illegible] نحو مؤسسات تعليمية أخرى عبر قرار "التكليف" الذي خلق بلبلة في الأوساط التعليمية خلال الموسم الدراسي الحالي، مما دفع بالادارة التربوية الى ضم المستويات بالفرعية المذكورة والحاق الأستاذة بمركزية أولاد عبد مبارك في محاولة منها لايجاد حل للنقص الحاد في الموارد البشرية بهذه الوحدة المدرسية بعد نقل أستاذتها الثالثة عددهم الثلاث نحو وجهات أخرى، فيما لا تزال فرعية لحمار بدون أستاذ لحدود الساعة.

الامر نفسه باتت تعاني منه عدد من المجموعات المدرسية بخصوصا تلك التي تقع بالمناطق النائية والجبلية بعد افراغها من اطرها التعليمية، مما خلف استياء عميقا لدى الفعاليات الجمعوية وآباء وأولياء التلاميذ الذي أجمعوا على ضرورة ايقاف "مهزلة" تدبير الموارد البشرية وجعل مصلحة التلميذ فوق كل اعتبار.

تجدر الاشارة إلى أن نيابة شيشاوة باشرت، منذ بداية شهر شتنبر الجاري، مجموعة من العمليات الهادفة إلى إنجاح الدخول المدرسي الجديد، من بينها عقد سلسلة اجتماعات مع مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين بالجهة برئاسة النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية بشيشاوة.

و تعتمد نيابة شيشاوة في سياستها لسد الخصاص في الأطر التربوية خاصة في السلك الابتدائي، للجوء للأقسام المشتركة وتحويل التلاميذ إلى الوحدات المجاورة واعتماد الساعات الاضافية المؤدى عنها والعمل بالمواد المتاخية بالاضافة إلى تكليف أساتذة من التعليم الابتدائي لسد الخصاص بالسلكين الاعدادي والابتدائي. هذا لم يمنع من ارتفاع آباء و أولياء التلاميذ المتضررين أبنائهم من غياب أساتذتهم مما دفعهم للجوء إلى الاحتجاج.

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 5425
الأحداث المغربية
الصفحة: 7

# «جيوش» القمل تغزو رؤوس تلامذة مؤسسة تعليمية بمراكش !

◇ إسماعيل احريملة

هو واقع «ماحدها تقاقي، وهي تزيد فالبيض»، الذي تعيشه الأسرة التعليمية وعموم التلميذات والتلاميذ بمدرسة الياسمين العمومية بمراكش. ففي ظل أجواء الإكراهات المختلفة التي واكبت الدخول المدرسي لهذه السنة من حيث قلة التجهيزات والخدمات الضرورية، وضعف بنية الاستقبال التي فرضت اكتظاظا خانقا بمختلف الفصول والأقسام الدراسية، سيفاجأ الجميع بمشكل جديد بات يهدد صحة الجميع.

ضيف ثقيل الظل حط على رؤوس عشرات التلميذات والتلاميذ، وبات يعيث فيها فسادا وإفسادا في غفلة من الجميع، قبل أن ينتبه بعض الآباء ويعمدون إلى تنبيه أفراد الطاقم التربوي.

افتضاح أمر هؤلاء الدخلاء بدأ حين تقدمت إحدى الأمهات لأستاذة الفصل الذي تدرس به طفلتها، ولسانها يقطر بألف سؤال وانكسار حول الظاهرة الغريبة التي باتت الصغيرة تئن تحت وطأتها منذ انطلاقة الموسم الدراسي، حيث غزت جيوش القمل شعيرات رأسها بشكل غريب، دون أن تفلح كل المجهودات المبذولة في وقف زحف هذا الطارق المستفز.

«كيفاش؟ وعلاش؟»... أسئلة احتار دليل الأم في إيجاد تفسيرات مقنعة لها، قبل أن تقرر نقل المشكل لوضعه أمام أهل المؤسسة التعليمية التي تتابع بها الطفلة دراستها، حيث كل المؤشرات كانت تشير بأصابع الاتهام إلى أجواء المدرسة واحتكاكات تلامذتها فيما بينهم، أي إرجاع الأمر إلى عدوى منتشرة تنخر أجساد الصغار.

الأستاذة التي فوجئت بتصريحات الأم «لم تكذب في عيطة» وبادرت إلى إجراء عملية تمشيط سريعة، سلطت من خلالها أضواء نظراتها المتفحصة على هامات بعض تلامذتها، لتفاجأ بهول الحقيقة الصادمة، بعد أن طالعتها طوابير من هذه الحشرات المقززة وهي تنتشر بشكل مستفز بين شعيرات الصغار.

لم تتردد الأستاذة بعد هذا الاكتشاف غير السار، في إطلاق نفير الإنذار في صفوف زملائها بباقي الفصول والأقسام، فتجند الجميع في عملية مسح شاملة مكنت من رصد عشرات التلميذات والتلاميذ الذين تحولت رؤوسهم إلى حقول خصبة ترتع بها قطعان وافرة من القمل، وحولتها إلى حاضنات دافئة لاستقبال صغارها من «الصؤاب» الذي يعرف شعبيا باسم «الصيبان» أو «تينسنيست».

كيف نجحت هذه الكائنات في الوصول لضحاياها بمؤسسة تعليمية عمومية، تتموقع بقلب المجال الحضري لمدينة دخلت مصاف المدن الدولية وقطعت شوطا في التمدن والحضارة؟ ولماذا تلامذة هذه المؤسسة الموجودة بتجزئة سوكوما الحديثة بمقاطعة المنارة، دون غيرهم من باقي تلامذة المؤسسات التعليمية الأخرى؟

أسئلة مربكة لم تقو أكبر العقول بالمؤسسة على إيجاد أجوبة شافية لها، وبدل الغوص في مستنقع هذه الاستفسارات العبثية، فضل بعض أفراد الأسرة التربوية بالمدرسة الاستنجاد بخبرة وحنكة طبيب الصحة المدرسية، وطلب تدخله لوقف نزيف هذا الهجوم الكاسح، درء لانتشار العدوى في صفوف باقي الأطفال «الأصحاء».

لم يتوقع الأستاذ المتطوع أن يتوصل بجواب سريالي بحجم الحدث العبثي من الطبيب المختص، والذي لم يكلف نفسه عناء مغادرة مكتبه الوثير والالتحاق بالمؤسسة التعليمية للوقوف على ما يجري ويدور، واكتفى بتوجيه تعليمات تقضي بعزل الأطفال المصابين بـ «الآفة» ومنعهم من الاختلاط بباقي التلاميذ.

تأكيد العنصر التربوي بأن هذه الطريقة محكوم عليها بالفشل، بالنظر لانتشار جيوش القمل بمختلف الفصول والأقسام، واستحالة تفعيل عملية «العزل» المقترحة، لم يعجز الطبيب عن تقديم تخريجة جديدة تعتمد التوصية بإبقاء كل من ثبت إصابته بالعدوى بمنزله خارج تغطية العملية التعليمية، ودعوة الآباء لحلق رؤوسهم ومن ثمة انتظار الشفاء «من عند الله»، قبل العودة للالتحاق بصفوف المتمدرسين من جديد.

سياسة «الشافي الله» المقترحة من الطبيب عبر الهاتف، أصابت الأسرة التعليمية بالإحباط المشوبة بغير قليل من تلاوين الاستنكار والتنديد، ليكون الملاذ إلقاء كرة القضية في مرمى إدارة المؤسسة، التي سارع مديرها بمراسلة مصالح النيابة لوضعهم في صورة ما يجري ويدور من فصول الغزو الكاسح، فيما لازال عشرات التلاميذ الصغار مجبرين على طأطأة رؤوسهم أمام قوافل الحشرات المهاجمة، في انتظار ما سيسفر عنه المقبل من الأيام.

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 1511

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 4

خير المتظاهرين بين فك الاعتصام أو التدخل

# الأمن يحاصر اعتصام أساتذة سد الخصاص بنيابة مراكش

■ مراكش عبد الرحمان البصري ■

اختار أساتذة سد الخصاص ومنشطو التربية غير النظامية أن يتوجوا مشاركتهم في الإضراب العام، بالدخول في اعتصام مفتوح بمقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بمراكش، ابتداء من عصر أول أمس، مطالبين بتسوية وضعيتهم القانونية والإدارية والمالية إسوة بفوج سنة 2011، و بالأساتذة العرضيين وأساتذة الخدمة المدنية. رد فعل السلطات لم يتأخر كثيرا، فقد طوقت القوات العمومية مقر نيابة التعليم مخيرة المتظاهرين بين فك الاعتصام أو التدخل لفضه خلال الساعات القليلة المقبلة.

التدخل الأمني المرتقب لفك الاعتصام المفتوح لأساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية لن يكون الأول من نوعه، فقد سبق للقوات العمومية أن فضت بقوة تظاهرات سابقة، وهي التدخلات التي كانت التنسيقية المحلية للأستاذة والمنشطين ترد عليها ببيانات تدين فيها ما تعتبره «تدخلا قمعيا همجيا لتركيعهم، وللالتفاف الممنهج على مطالبهم العادلة والمشروعة»، ومؤكدة أن لا القمع ولا الترهيب ولا الاعتقال سيثني المتظاهرين عن مسيرتهم النضالية، ومستنكرة ما تصفه بـ» المماطلة والتسويف اللذين تنهجهما نيابة مراكش تجاه الملف»، ومعلنة عزمها الدخول في أشكال نضالية تصعيدية حتى استرجاع كافة الحقوق المهضومة ورد الاعتبار لهم.

ويطالب أساتذة سد الخصاص بمراكش بالصرف الفوري لمستحقاتهم المالية عن الشهور السابقة، والمحددة في 3500 درهم كتعويض شهري، والاستفادة من دورات تكوينية في المواد الأساسية، وتسليم الشواهد الإدارية لجميع الأساتذة، والاستفادة من التغطية الصحية والتعويضات العائلية، والولوج الفوري لمراكز التربية والتكوين دون قيد أو شرط، وبإلغاء المذكرة 176، وما يصفونه بـ» تعاقدات الاستغلال والاستعباد لهذه الفئة من الأطر والخريجين الجامعيين».

كما يستنكر أساتذة سد الخصاص «تجاهل مطالبهم العادلة والمشروعة، وضرب عرض الحائط كل التضحيات الجسام التي يقومون بها داخل المنظومة التربوية». كما يشجبون الاستمرار في خنق وقمع كل الأصوات المناضلة، واللجوء إلى التسويف وعدم الاكتراث في التعاطي مع الملفات الاجتماعية ذات الأولوية القصوى.

هذا، ويجزم المتظاهرون بان كل الأشكال النضالية الحضارية التي يخوضونها، ولأكثر من ثلاث سنوات وطنيا وجهويا ومحليا، لم تثمر أية نتائج تذكر، «ولم تجد آذانا صاغية سوى القمع والتنكيل بنا، والتنكر لمجهوداتنا التربوية والمهنية التي نقوم بها من أجل النهوض بالمدرسة العمومية، وإنقاذ أبناء الشعب المغربي من الهدر المدرسي، بسبب الخصاص المهول في الأطر التربوية الذي تعيشه المدرسة العمومية المغربية»، يقول بيان أساتذة سد الخصاص.

التاريخ:2014/10/31
العدد: 603

الأخبار

الصفحة :3

# اتهامات للداودي بـ«الإجهاز» على حق الأساتذة في الدراسات العليا

## السحيمي: «مذكرة الداودي عمقت أزمة الأساتذة المحرومين من الدراسات الجامعية»

النعمان اليعلاوي

يستمر خلاف الأساتذة ووزارة التربية الوطنية على خلفية قرار الوزير بلمختار حرمانهم من متابعة الدراسة الجامعية. ففي الوقت الذي روجت الحكومة لمذكرة صادرة عن وزير التعليم العالي، لحسن الداودي، يدعو فيها رؤساء الجامعات إلى السماح للأساتذة المسجلين بمتابعة الدراسة بكلياتهم، وعرفت المذكرة انتشارا واسعا على أنها حل من الداودي لمشكل حرمان الأساتذة من متابعة الدراسة، انتقد عدد من هؤلاء الأساتذة المذكرة، واصفين إياها بـ«الضحك على الذقون»، على حد تعبيرهم، وموضحين أن «المذكرة لا تعني الأساتذة المسجلين الجدد في الكليات والمحرومين من متابعة الدراسة، بل تعني الذين تابعوا دراستهم العليا السنة الفارطة ويستكملونها هذه السنة»، يقول الأساتذة.

وفي السياق ذاته، قال عبد الوهاب السحيمي، المنسق الوطني لتنسيقية الأساتذة المجازين المحرومين من الترقية بالشهادات، إن «الداودي غالط المواطنين بترويجه لمذكرته على أنها حل لحرمان الأساتذة من الدراسات العليا»، مضيفا في اتصال هاتفي مع «الأخبار»، أن «المذكرة الصادرة عن الداودي لا تعني الأساتذة الجدد، بل الأساتذة الذين يتابعون دراساتهم الجامعية منذ السنة الماضية، في الوقت الذي يظل الأساتذة الراغبون في التسجيل هذه السنة في الكليات، والذين سبق وقبلت ملفاتهم ونجحوا في اختبارات ولوج سلك الماستر، محرومين من الدراسة»، على حد تعبير المتحدث ذاته، الذي أضاف أن «هناك تنسيقا غير معلن بين وزيري التعليم العالي والتربية الوطنية، من أجل القضاء على حاملي الشهادات العليا المطالبين بالترقية داخل قطاع التعليم»، يقول السحيمي، مؤكدا أن «حرمان الأساتذة من الدراسة الجامعية مازال متواصلا في الوقت الذي تسمح جميع القطاعات لموظفيها بالدراسة الجامعية».

هذا، واعتبر المنسق الوطني لتنسيقية الأساتذة المجازين المحرومين من الترقية، أن «الداودي لم يحل أزمة الأساتذة الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية، بل عمقها»، مضيفا أن «المذكرة الوزارية الصادرة عن وزير التعليم العالي تشرعن لمنع الأساتذة من الدراسة الجامعية باستثناء المسجلين السابقين فقط، في الوقت الذي لا تتوفر وزارة التعليم العالي ولا وزارة التربية الوطنية على نص قانون يسمح لهما بهذا القرار المخالف لحق أقره الدستور»، يؤكد المتحدث نفسه.

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 1048
الخبر
الصفحة: 1

## على حسابي

# مدرسة الكروج

• مخلص الصغير •

كشف الوزير المنتدب في التكوين المهني أن عدد التلاميذ المغاربة الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي، والذين يتقنون اللغة العربية، الفصحى قراءة وكتابة ومحادثة، لا يتجاوزون نسبة 15 في المائة، بينما لا يتجاوز التلاميذ الذين يتقنون اللغة الفرنسية نسبة 6 في المائة.

جاء ذلك أثناء تدخل الوزير في ندوة نظمتها جمعية «ترانسبارنسي المغرب» بتعاون مع منظمة اليونيسكو، يوم الثلاثاء الماضي، في العاصمة الرباط، حين نبه الوزير إلى أن مثل «هاته الأرقام تعكس فشلا على مستوى السياسة اللغوية في التعليم بالمغرب»، وهو ما يفرض بحسبه «تدخلا حاسما من أجل تصحيح هذا الوضع، من أجل كسب رهان رفع جودة التعليم، والذي يعتبر التمكن من اللغات أحد مؤشراته».

هذا الكلام ليس صادرا عن هشام الكروج، البطل العالمي، الذي لا صلة له بمجال التعليم، ولا دخل ولا مسؤولية له في هذا الباب، ولكنه صدر عن عبد العظيم الكروج، وهو الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، المكلف بالتكوين المهني. أي أن الرجل هو ثاني المسؤولين عن هذه الحقائق والأرقام المرة التي أدلى بها، بعد وزيره ومسؤوله المباشر رشيد بلمختار. بينما يتحدث الوزر عن هذه الأرقام، بكل هدوء، وكأنه يتحدث عن تلاميذ جزر البلقان.

فهل أراد الوزير عبد العظيم الكروج أن يقول لنا بأنه من الأفضل أن نعول على قطاع التكوين المهني، الذي يشرف عليه؟ وهل هنالك تكوين مهني في القرن الواحد والعشرين خاص بالاميين الذين لا يتقنون حتى الحديث بلغتهم الأصلية؟

وبهذا، يتبين أن وزير التكوين المهني لم يكن يجلس على كرسي ندوة علمية، يوم الثلاثاء الماضي، وإنما كان يجلس على كرسي الاعتراف بفشل المنظومة التعليمية، وفشل التعليم وجودة التعليم في المغرب، وهو بالفعل أقر، خلال هذه الندوة بما أسماه «تدني مستوى جودة التعليم بالمغرب»، وذلك على التحسن الذي عرفه القطاع على مستوى الأرقام»، فضلا عن «مشكل تعميم التعليم في الإعدادي والابتدائي». واستنادا إلى الفضيحة الأولى، المتمثلة في عدم تمكن 85 في المائة من تلامذة الابتدائي والإعدادي من اللغة العربية الفصحى، وعدم تمكن 94 في المائة من نطق جمل سليمة باللغة الفرنسية، فإن عددا كبيرا من التلاميذ لا يستطيعون مواصلة تعليمهم، والالتحاق بالتعليم الثانوي.

وبعد ذلك، وبعد هذه الأرقام التي أدلى بها الوزير، لا يسعنا سوى أن نستغرب من باقي تصريحاته وادعاءاته، ومنها أن وزارته «تشتغل على إصلاح شامل، يسير في اتجاهات متعددة، بالاعتماد على ما ينص عليه دستور 2011، وهذا يعني حق التعليم لجميع المواطنين، وأكثر من ذلك ضمان تعليم جيد لهم جميعا» أو عندما يقول، جازما، إن «الكثير من الإصلاحات تم إنجازها»، ومن ذلك أن 15 في المائة من التلاميذ المغاربة قد تمكنوا من النطق باللغة العربية الفصحى، التي ليست سوى لغتهم الأصلية.

في اليوم الذي كان فيه وزير التكوين المهني يدلي بهذه الأرقام/ الفضائح، كان المندوب السامي للتخطيط قد أصدر دراسة خاصة عن كيفية استعمال المغاربة للزمن، حيث كشف أن التلاميذ المغاربة يقضون 45 دقيقة في اليوم مشيا على الأقدام، يقطعون المسافة الفاصلة ما بين البيت والمدرسة، بينما لا يقرأ المغاربة إلا دقيقة واحدة في اليوم كله. ولأن التلاميذ المغاربة يقضون كل هذه المدة في المشي والجري نحو المدرسة دون جدوى، من الأفضل أن يشرف هشام الكروج على تعليمهم وتدريبهم في مدرسة خاصة بالعاب القوى، تحمل اسم «مدرسة الكروج»، بدل تعليم فاشل وتكوين مهني مماثل في مدرسة «عبد العظيم الكروج».

التاريخ: 2014/10/31
العدد: 3510
التجديد
الصفحة: 10

# نقطة قوة في مسار المجلس الأعلى للتربية والتكوين

بلال التليدي

انتهت هذا الأسبوع المنتديات الجهوية التي نظمهما المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لاستمزاج رأي مختلف الفاعلين والمتدخلين والأطراف المعنيين بإصلاح منظومة التربية والتكوين، ويفترض أن تتجه الخطوة الثانية إلى إنجاز تقرير تركيبي يتضمن الخلاصات التي انتهت إليها هذه الخطوة التشخيصية المهمة.

غير أن ما لفت الانتباه في هذه المنتديات الجهوية أنها جاءت على نسق مغاير تماما للنقاش الحاد التي تعرفه الساحة السياسية والإعلامية بخصوص إصلاح منظومة التربية والتكوين.

لقد سمحت هذه المنتديات التي غطت مجمل التراب الوطني بتسجيل خمس ملاحظات نوعية:

1 - الأولى، وهو مستوى الحضور الكثيف والمتعدد والذي جمع مختلف الفاعلين والمتدخلين في منظومة التربية والتكوين، وهي الملاحظة التي تؤشر على أن إصلاح التربية والتكوين أصبحت قضية وطنية ذات أولوية استراتيجية، وأن حجم الانشغال بها تعدى الفاعلين التقليديين إلى مختلف المعنيين بالمسألة التربوية، وأن هناك أملا كبيرا معقودا على المجلس الأعلى للتربية والتكوين في أن يضع الأسس الصلبة لإصلاح جذري لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

2 - الثانية، وترتبط باللغة التي سادت هذه المنتديات، إذ غاب تماما الخطاب الإيديولوجي لفائدة خطاب تربوي علمي رصين يعتمد التشخيص الموضوعي والإحالة على التجارب والانفتاح في مناقشة كل الخيارات الممكنة لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

3 - الثالثة، وتتعلق بمستوى الحوار وأخلاقياته والانضباط للأطر التنظيمية، إذ على الرغم من التعدد الموجود في المقاربات التي تم الإدلاء بها، فقد نجحت هذه المنتديات في تجنب أي مشاحنات أو مناكفات قد تفسد مخرجاتها.

4 - الرابعة، وتتعلق بالتطور الذي طرأ على مستوى التدخلات، إذ فرض استحكام أزمة المنظومة على مختلف الفاعلين والمتدخلين تجاوز مرحلة التشخيص إلى تعزيز القوة الاقتراحية، وهو التطور النوعي الذي لم يكن مسجلا بمستويات مرضية في السنوات الماضية، إذ في الغالب ما كانت التدخلات في عمومها تصب في جلد المنظومة الحالية وتشخيص محددات الأزمة ومظاهرها.

5 - أما الملاحظة الخامسة، فتتعلق بمضمون التوجهات العامة، إذ تم التركيز بشكل كبير على ثلاث عناوين أساسية: العناية بمحور العملية التربوية أي المدرس، لاسيما ما يتعلق بالتكوين، والتركيز على التربية على القيم، وبشكل خاص التربية على المواطنة، للجواب عن سؤال مواصفات الشخصية المغربية التي ينبغي للمدرسة المغربية أن تخرجها في السنوات القادمة؟ ثم قضية لغة التدريس وتدريس اللغات، التي لم تختلف فيها المقاربات في حتمية وضرورة تقوية اللغات الأجنبية وبالأخص اللغة الإنجليزية، وتم التأكيد في المقابل على ضرورة الانطلاق من أرضية اللغة الوطنية، وتوحيد لغة التدريس، واعتماد سياسة لغوية وطنية تدعم الخيارات الاستراتيجية التي تم الانتهاء إليها.

هذه بعض الخلاصات التي تم تسجيلها، وهي مجرد ملاحظات تم استقاؤها من محيط هذه المنتديات. وهي في مجموعها، تؤشر على أن الخطوات القادمة ستكون إيجابية إذا استمر نفس النفس في الحضور ونفس المنهجية في استيعاب التعدد والتقاط وتثمين المواطن التي وقع فيها الإجماع أو التوافق في مختلف المجال الترابي. والانفتاح على كل الخيارات، واعتماد المحدد العلمي في الحسم عند الاختلاف.

التاريخ:2014/10/31
العدد: 2516
المساء
الصفحة: 8

# التعليم والانتماء الوطني.. أية علاقة؟

يعتبر الحق في التعليم من أهم حقوق الإنسان التي تم التنصيص عليها في أغلب العهود والمواثيق الدولية، لتتم دسترته في ما بعد في جل الدساتير العالمية.

لقد سعت مختلف دول العالم إلى جعل التعليم بمثابة المجرى الذي ترفد منه جميع الميادين، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية. ومن هذا المنطلق، عملت مختلف الأنظمة الدولية على إنشاء مؤسسات للتربية والتكوين قوامها البرمجة المبنية على التتبع والتقييم المؤديان إلى بلوغ النتائج المرجوة من الاهتمام بترسانة التربية والتكوين، والمتمثلة أساسا في تنشئة مواطنات ومواطنين قادرين على اقتحام مشهد التنمية الوطنية، ومن ثمة المشاركة، المباشرة و غير المباشرة، في صناعة القرار التنموي.

لقد تعددت أساليب التدخل الدولي في مجال التربية والتكوين، فمنها ما استطاع رسم خريطة طريق بالاعتماد على منهاج استراتيجي، تم الاصطلاح على تسميتها، كما في النموذجين التربويين الألماني والإماراتي، بالاستراتيجية الوطنية المندمجة للنهوض بقضايا التربية والتكوين، فيما بقيت دول أخرى تتخبط في تغيير برامجها التربوية بين الفينة والأخرى، وقامت، في أغلب الأحيان، باستيراد نماذج تربوية لا تمت إلى خصوصيتها الثقافية بصلة.

بدل مفهوم الاستراتيجية الوطنية المندمجة -الذي اعتمدته في البداية الفيدرالية الألمانية قبل أن تنجح تجربتها وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الشهر الجاري بتبني مراميها، ولكن في احترام تام لخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية- على الوعي التام لمدبري الحقل التربوي فيها بضرورة تجاوز المنحى التقليدي في التعاطي مع مثل هذه القضايا الجوهرية وتعويضها بمنهاج يخضع في تسييره دواليبه للمنطق والتقييم.

إن مستوى التربية والتكوين المعتمد في الفيدرالية الألمانية، ينهض على تشخيص دقيق وواقعي تتقاطع فيه الهوية والمسار التنموي للدولة، إذ عملت منذ القديم على إنجاز دراسات ميدانية تمتاز بالاستمرار والتقييم المتواصل، شاركت فيها جميع الشرائح المجتمعية. وقد أدت هذه الدراسات، في آخر المطاف، إلى توفر القطاعات الحكومية بالفيدرالية على بنك حي للمعلومات يتم، على أساس الإحصاءات والآراء المخزنة فيه، بابتكار سياسات تربوية تشارك فيها، كذلك، جميع القطاعات الحكومية، من أجل تحقيق التوازن بين تطلعات المواطن وعمل هذه القطاعات مجتمعة على توفير الإمكانيات الكفيلة بتنزيلها تنزيلا سليما على أرض الواقع.

■■ العباس الوردي ■■

ومن هذا المنطلق، استطاع النظام التربوي الألماني إعداد برامج تكوينية تمت من خلالها مراعاة التوازنات الميكرو والماكرو اجتماعية واقتصادية وسياسية، مما مكنه، في آخر المطاف، من تنشئة مواطنين لهم من الكفاءات والمهارات ما يتيح لهم المشاركة في صناعة القرار التنموي ببلادهم، وخلق لديهم بالتالي شعورا قويا بالانتماء إلى دولتهم أكثر من دول الاتحاد الأوربي الذي تعتبر الفيدرالية الألمانية جزءا منه، ولازالت سياساتها الاجتماعية والاقتصادية تحقق نتائج متقدمة جدا إذا ما قارناها بما تتخبط فيه باقي دول المنظومة الأوربية من مشاكل عويصة، نجملها أساسا في ضعف ترسانتها التربوية، ومن ثمة ضعف انخراط مواطنيها في تدبير شؤونها التنموية.

إن ثناءنا على التجربة الألمانية في سياق مناقشتنا لمجال التربية والتكوين لا مغالاة فيه، ذلك أن التجربة إياها قد أعطت نتائج مرضية جدا، تمثلت بالأساس في إنجاز مجموعة من الدراسات الميدانية التي عمت مختلف جهات الفيدرالية، وشارك فيها عموم المواطنين، بمن فيهم الأميون والأطفال، وهي الدراسات التي قدمت تشخيصا واقعيا لمتطلبات السكان، وحاولت بالتالي إسقاطها على مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي توج، في آخر المطاف، بتوفق

الفيدرالية في إعداد برامج تربوية تنسجم وطموحات رعاياها، من جهة، وتتماشى مع تطلعاتها التنموية، من جهة أخرى.

إن المغرب لم يدخر جهدا، منذ حصوله على الاستقلال، في العمل على مغربة جميع المجالات المرتبطة بالرقي بأوضاع المواطن المغربي إلى الأحسن؛ ومن بين هذه الميادين حظي الجانب التربوي والتعليمي بحيز مهم جدا من رزنامة الإصلاح هاته. غير أنه مع تزايد نسب النمو الديمغرافي وتطور آليات التلقين التربوي، وخاصة تلك المعتمدة في دول الاتحاد الأوربي، الشريك الاقتصادي الأول لبلادنا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بدأت مجموعة من المعيقات الخاصة بهذا المجال تطفو على السطح، والتي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- قدم مقررات التربية والتكوين، حيث إن البعض منها لم يخضع للتدقيق والتحيين منذ مدة طويلة، مما أجهز على إمكانية احتلال بلادنا مراكز مشرفة أسوة بالدول المتقدمة في هذا المجال، والتقارير الدولية خير دليل على هذا التراجع؛

- العمل على نقل خبرات أجنبية، ومحاولة تطبيقها في واقع مغربي تختلف هويته تماما عن الخصوصيات الأجنبية، مصدر البرامج التربوية المستوردة؛ مما لازال يطرح أمام منظومتنا التربوية إشكال عقدة الأجنبي، وكأن هذا الأخير، إذا ما أثبت نجاحاته في بلد ما، سيكون مجديا في بلادنا، الأمر الذي ننفيه نفيا باتا، إذ إن عصرنة أي قطاع أو تحديثه لا يمكن أن تتم في معزل عن مقومات أصالته وخصوصياته الثقافية بالأساس؛

- غياب تام، وهذه هي الطامة الكبرى، لمقررات تذكي روح المواطنة لدى الفرد منذ نعومة أظافرة، وهذا أمر لا يمكننا إغفاله في هذا الباب، وذلك انطلاقا من القول الدال على أن العلم في الصغر كالنقش على الحجر، فلا تقدم ولا ازدهار في معزل عن الاعتزاز بالوطن؛

- اعتماد التدريس على الاستظهار والحفظ بمعدل مائة في المائة، وهذا يطرح سؤال الجدوى من اعتماد أسلوب بضاعتنا ردت إلينا ! والواقع أن أسلوبا من هذا القبيل لا ينجح إلا في إيصاد الباب أمام روح الابتكار والإبداع، ويؤثر بشكل سلبي على مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يمكننا من بلوغ أية أهداف تنموية مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال.

كما أنه لا بد من التذكير، في هذا الباب، في الإصلاحات التربوية التي اعتمدتها بلادنا للدفع قدما بمسلسلنا التربوي، ومن بين هذه الحلول تبنيها للبرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين والذي عجز، بالرغم من استفادته من موارد مالية مهمة جدا، عن الانتقال بواقعنا التربوي من حال السقم والاعتلال إلى حال الصحة والتعافي، وبالتالي فالإصلاح لا يمكننا بلوغه فقط بتوفر الموارد البشرية والمالية واللوجستية، إذ لا بد من استحضار كل القائمين على هذه العملية لروح المواطنة، وهو إيمان يجب أن نرسخه في وجدان ناشئتنا من خلال برامجنا وأطرنا التربوية، باعتبارها أمل هذه الأمة، لأنها هي الساهرة على تكوين أطر المستقبل، وبالتالي فعليها المعول في إدارة عجلة نماء وازدهار بلادنا التي أصبحت تعتبر من بين أهم الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، وذلك بحكم استقرارها السياسي، خاصة في ظل موجة الاحتقان التي لازالت تعصف بالمسار التنموي لمجموعة من الدول الجارة والصديقة، وذلك منذ هبوب رياح الربيع الديمقراطي عليها.

لقد حان الوقت، ونحن نترقب تقرير المجلس الأعلى للتعليم الذي دشن عملية تنظيم لقاءاته الجهوية منذ زمن قريب، لكي نحث القائمين على تحيين هذه المنظومة على أن يستحضروا، أثناء قيامهم بهذا العمل، أن حب الأوطان من الإيمان، وأن علينا اعتماد برامج تربوية وتكوينية قوامها ترسيخ ثقافة حب الوطن في نفوس الناشئة، ومن ثمة تكريس روح الانتماء إلى هذا الوطن العزيز.

الإصلاح لا يمكننا بلوغه فقط بتوفر الموارد البشرية والمالية واللوجستية، إذ لا بد من استحضار كل القائمين على هذه العملية لروح المواطنة، وهو إيمان يجب أن نرسخه في وجدان ناشئتنا من خلال برامجنا وأطرنا التربوية، باعتبارها أمل هذه الأمة، لأنها هي الساهرة على تكوين أطر المستقبل، وبالتالي فعليها المعول في إدارة عجلة نماء وازدهار بلادنا

| التاريخ: 2014/10/31<br>العدد: 128 | الآن | الصفحة: 15 |
| --- | --- | --- |

المصطفى أزوكاح

# حكومة في خدمة الخبراء

كان أستاذ اللغة العربية في الثانوية يدعونا، عند دراسة النصوص النثرية والشعرية، إلى تكوين رأي خاص حول تلك النصوص. وكان يحثنا عن تذوق جوانبها الفنية. وعندما كان أحدنا يستشهد برأي أحد النقاد، كان أستاذنا يثور، ويردد عبارته التي اشتهر بها لدى الأجيال التي تتلمذت على يديه: «لا تترك الآخرين يتكلمون من خلالك».

تذكرت هذه العبارة وأنا أتابع كيف تدافع الحكومة عما تعتبره إصلاحات كبرى عقدت العزم على المضي فيها، أيا كان الثمن الذي سيؤديه المستهدفون بها الذين هم بطبيعة الحال فقراء هذا البلد. عندما تستمع لوزراء الحكومة ورئيسها تدرك أن كلامهم لا يعدو أن يكون صدى لما يوصي به خبراء صندوق النقد الدولي؛ فهم يتكلمون من خلالهم، ويلهمونهم الحجة التي يواجهون بها الخصوم. صحيح أن من الأحزاب التي تشكل الحكومة من يشبه فرقة مسرحية، طلب منها أن تصعد إلى الركح دون أن يكون أعضاؤها قد حفظوا النص جيدا، فيكون على الملقن أن يهمس لهم بالكلام الذي يجب أن يرددوه أمام الجمهور. وكما الممثلين، وجدت الحكومة في خبراء صندوق النقد الدولي الملقن الذي يساعدها على ملء الفراغ بكلام لا تدرك نتائجه، علما أن الأحزاب التي تشكل الحكومة اليوم كانت أكثر سخاء في الوعود التي دفعت الناس إلى الذهاب إلى صناديق الاقتراع. اليوم، تتنكر تلك الأحزاب لتلك الوعود وتواجه منتقديها بالقول بأنه ليس في الإمكان أحسن مما هو كائن اليوم. وعندما يمعن أحدهم في الانتقاد وتذكير الحكومة بوعودها، تخيره بين القبول والإذعان أو إفلاس البلد، حيث يتجلى أن التبشير بالنمو والشغل والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة لم يكن سوى حيلة من أجل استدراج الناس إلى صناديق الاقتراع؛ فبعدما قضت أحزاب الحكومة وطرها، مالت كل الميل إلى صندوق النقد الدولي، ترجو منه العون والنصح. لقد أسلمت قيادتها لخبراء ذلك الصندوق الذين يشبههم جوزيف ستغليتز، الاقتصادي الأمريكي، الحاصل على جائزة نوبل، بالطيارين في الحروب الحديثة، الذين يحلقون على علو مرتفع ويلقون قنابلهم ويعودون إلى قواعدهم دون أن يروا حجم الدمار الذي يخلفونه على الأرض. وكذلك يفعل خبراء الصندوق الذين يلقون بتوصياتهم للحكومة دون أن يلقوا بالا للمآسي التي تخلفها في هوامش المجتمع، الذي ينخره الفقر والمرض والبطالة؛ لأن الحكومة سمحت للخبراء بأن يتكلموا من خلالها!

التاريخ:2014/10/31
العدد: 23050

العلم

الصفحة:8

لغتنا الجميلة

# الباكالوريا الفرنسية تحل محل الباكالوريا المغربية

الصديق بوعلام

لايمكن إلا الاتفاق مع رئيس المركز المغربي للأبحاث حول المدرسة ذ. عبد الإله دمان فيما أكد عليه منذ الإعلان عن "الباكالوريا الفرنسية" التي يسمونها "باكالوريا دولية" من أن توقيع هذه اتفاقية تم في سياق عمل لوبيات فرنكفونية داخل المغرب على تمرير خيارات متعارضة مع التوجهات الدستورية في المسألة اللغوية، والميثاق الوطني، وأيضا مشاريع المخطط الاستعجالي، وأن هذا اللوبي استغل لحة من لحظات الاضطراب الحكومي لتشكيل النسخة الثانية، من أجل دعم تثبيت اللغة الفرنسية داخل المنظومة العليمية في المغرب مقابل إضعاف اللغة العربية وباقي المكونات اللغوية لهوية الشعب المغربي.

وبالطبع لايمكن أن يكون هذا التثبيت للغة الفرنسية إلا على حساب اللغة العربية فأن يصبح زمن حصص لغة فولتيرست ساعات مقابل ذلك الحيز الزمني الضيق وغير الكافي لتعليم لغة الضاد، فني توجيه ضربة جديدة للغتنا الوطنية التي يحاربها من يجهلها، والناس أعداء لما جهلوا.

وهذا الخطأ الشنيع بل المكر الفظيع هوما جعل المنسقية الوطنية للائتلاف الوطي من أجل اللغة العربية تطالب رشيد بلمختار وزير التربية الوطنية الذي وقع على هذا المشروع المدمر بإلغاء هذا الاتفاق "الانفرادي" بسبب "تعارضه مع مقتضيات الدستور الذي ارتضاه المغاربة ويناقض البرنامج الكومي الذي صادق عليه ممثلو الشعب المغربي".

وحمل الائتلاف الذي يضم أكثر من مائة جمعية رئيس الحكومة عبد الإله بن كيان مسؤولية ما وقع عليه وزير التربية الوطنية، وأهاب بجميع الأحزاب والهيئات السياسية والمدنية والنقية التصدي لهذا التوجه الفرنكفوني ولهذا المنحى التراجعي المضر بالمدرسة المغربية ومستقبل الأجيال وباللغة العربية ... الغريبة في دارها.

لابد من الضغط من أجل التراجع عن هذا الاتفاق الخطير، الذي يموه بنعت "الدلية" ليخفي مكر "الفرنسة المطلقة" المتمثلة في هذه "الباكالوريا الفرنسية".

ألايرضيك السيد الوزير أن تكون للمغاربة "باكالوريا مغربية عربية"؟

أم أنك ممن يزعم عدم صلاحية لغة الضاد للعصر ولعلوم العصر؟

اذا كان الأمر كذلك فهذا رأي شخصي، لايمكنك أن تفرضه على المغاربة وتلزمهم بتفاق لايرضونه لما يحمله من أخطار وأضرار.

على أن هذا الرأي رآه من قبل كل خصم للغة الضاد متيم بلغة فرنسا ... وللناس فيما يختارون مذاهب، لكن لابد من الرجوع إلى أهل الاختصاص الذين يقدرون الأمور بميزان العلم لابميزان الهوى وعندذاك قد يقتنع أصحاب هذا الرأي بما يبطله، فيتحررون من أفكارهم المسبقة عن صلاحية اللغة العربية للعصر.

فالعلم - ومنه علم اللغة والتاريخ والحضارة ومقومات التنمية- نوريكشف القائق لمن التبست عليهم الطرق.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale et de la Formation Professionnelle

# Bulletin de Presse

Vendredi 31 Octobre 2014 Numéro : 4864



| Titres | Page |
|---|---|
| Les ministres de l'éducation du groupe 5+5 adoptent à Marseille un plan d'action concret | 1 |
| L'intégration scolaire des enfants de migrants en hausse | 4 |
| L'école à l'épreuve des transformations sociales | 8 |



Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

DATE31/10/2014
N : 12106

ALBAYANE

PAGE:7

## Enseignement et formation professionnels

# Les ministres de l'Education du groupe 5+5 adoptent à Marseille un plan d'action concret

Les ministres de l'Education du groupe 5+5, réunis lundi et mardi à Marseille, ont adopté une déclaration prévoyant un plan d'action concret en matière d'enseignement et de formation professionnels afin d'améliorer l'employabilité des jeunes et réduire le chômage.

La mise en œuvre de ce plan vise à favoriser la mobilité et à améliorer la comparabilité des systèmes, en créant un cadre euro-méditerranéen des compétences qui devrait permettre d'accroître l'employabilité des jeunes du pourtour méditerranéen.

Ce plan d'action s'articule autour de 3 objectifs prioritaires dont le développement de la qualité et l'attractivité de l'enseignement et de la formation professionnels par l'aide à l'orientation scolaire et professionnelle, l'acces égal aux formations professionnelles pour les filles et les garçons et la réduction du décrochage des jeunes en formation initiale.

Il vise aussi à sécuriser et rendre plus fluides les parcours de formation des jeunes par des passerelles entre les différentes composantes du système de l'éducation et de la formation, le soutien à la mobilité des jeunes, la comparabilité des systèmes nationaux et l'instauration d'une démarche partagée d'assurance qualité, la mise en valeur de l'apprentissage tout au long de la vie et la validation des acquis de l'expérience.

Le plan permettra en outre de mieux prendre en compte les besoins des entreprises dans l'enseignement et la formation professionnels par une concertation renforcée entre les partenaires éducatifs et économiques.

La réunion, tenue sous la coprésidence du ministre de l'Education nationale et de la formation professionnelle, Rachid Benmokhtar et de son homologue portugais, a permis d'identifier des secteurs professionnels prioritaires dont la Maintenance automobile et aeronautique, la Mécanique et mecatronique, les Métiers du numérique, le BTP, le Tourisme, hôtellerie, restauration et les transports.

Les ministres se sont en outre fixés pour objectif de définir des blocs de compétences professionnelles communs, facilitant la comparabilité des systèmes, integrables dans les certifications professionnelles nationales, et dont l'acquisition se fera dans le respect des modalités de formation propres à chaque sys-

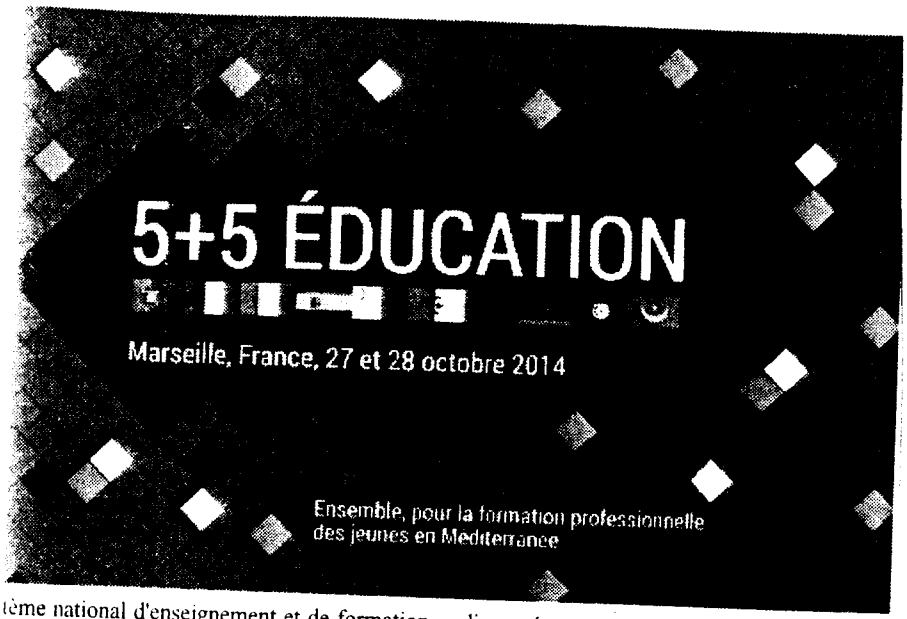


tème national d'enseignement et de formation professionnels. Ils ont aussi convenu de mettre en place des modalités d'évaluation assorties d'instruments de mesure attestant l'acquisition des compétences. Dans la déclaration sanctionnant les travaux de cette réunion, organisée à l'invitation de la ministre française de l'Education nationale, Najat Vallaud-Belkacem, les ministres ont fixé dix axes prioritaires parmi lesquels la création d'un cadre euro-méditerranéen de reconnaissance des compétences qui permettra la reconnaissance des compétences acquises et validées dans la zone géographique méditerranéenne, dans les secteurs professionnels prioritaires pré définis et qui constituera un outil au service de la mobilité des jeunes (pendant leur formation et après).

Ils ont par ailleurs décidé de mettre en place un réseau euro-méditerranéen d'entreprises, équilibré en termes de représentation Nord/Sud, susceptible de s'impliquer dans la formation initiale et continue et de développer les échanges de bonnes pratiques.

Les ministres ont d'autre part plaidé pour l'enrichissement de la formation des formateurs pour améliorer la qualité des formations dispensées en encourageant une évaluation des formations professionnelles, non pas seulement axée sur les intrants (qualifications des professeurs, parcours pédagogique), mais aussi sur les résultats des formations en termes d'emploi des jeunes diplômés. Parmi les autres axes définis figurent le développement d'une culture partagée entre les pays membres sur les notions, concepts et les évolutions des systèmes d'enseignement et de formation professionnels et le partage, l'adaptation et l'élaboration de la description des métiers et des compétences et les supports d'enseignement, en lien avec les entreprises, outre l'utilisation d'un outil numérique pour faciliter l'accès à l'information, à la formation et aux perspectives professionnelles et de mobilité en soutenant les initiatives telles qu'"Euromed+".

Les ministres ont par ailleurs convenu de créer un PASS EURO MED, "passeport" au service de la mobilité, incluant le CV de son utilisateur, ses compétences acquises, ses diplômes et son expérience professionnelle sur le modèle existant de l'Euro pass et de soutenir, développer et évaluer les expériences pilotes qui favorisent l'échange et l'innovation entre les établissements de formation et les

entreprises des secteurs concernés.
La déclaration de Marseille prévoit aussi la mise en place d'une éducation à l'orientation pour les jeunes comme pour leurs enseignants et leurs formateurs et le développement de l'apprentissage des langues et l'ouverture à l'interculturel, aux mondes professionnel, économique et technologique.
Pour la mise en œuvre de ces actions, les ministres ont décidé de créer un groupe de suivi, composé d'experts des 10 pays, chargé de la mise en œuvre de ces recommandations et qui aura pour première mission, en lien avec l'UPM, l'UMA et l'UE, de proposer une stratégie, d'élaborer un calendrier, une méthode et d'identifier les moyens nécessaires à la mise en œuvre du plan d'action. Ils ont également confié à ce groupe de suivi l'identification et la mobilisation d'entreprises des deux rives de la Méditerranée qui constitueront un réseau étroitement associé à ses travaux. Par ailleurs, les ministres ont convenu d'organiser une conférence dans un pays du "5+5" courant 2015 pour que le groupe de suivi fasse part de l'avancée de ses travaux, tout en annonçant l'organisation de leur prochaine réunion en Mauritanie en 2016.
En marge de cette réunion, M. Benmokhtar a eu des entretiens notamment avec ses homologues française, mauritanien et tunisien, axés sur le développement de la coopération avec ces pays. Organisée sous le thème "Ensemble, pour la formation professionnelle des jeunes en Méditerranée", la réunion ministérielle de Marseille a pour objectifs l'amélioration de la qualité de la formation et de l'enseignement professionnels, le développement de l'attractivité de l'enseignement et de la formation professionnels et la mise en valeur de l'apprentissage tout au long de la vie et la validation des acquis professionnels. Il s'agit aussi de la mise en valeur d'une meilleure adéquation entre les formations professionnelles et les besoins des entreprises et de l'assurance d'une flexibilité entre enseignement professionnel, enseignement général et supérieur. Le dialogue 5+5 est un espace de coopération méditerranéen qui regroupe 5 pays d'Afrique du nord (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie) et 5 pays du sud de l'Europe (Espagne, France, Italie, Malte, Portugal).

DATE 31/10/2014
N : 17489

L'OPINION

PAGE:4

# 5+5 : Education

# Adoption d'un plan d'action concret en matière d'enseignement et de formation professionnels

Les ministres de l'Education du groupe 5+5, réunis lundi et mardi à Marseille, ont adopté une déclaration prévoyant un plan d'action concret en matière d'enseignement et de formation professionnels afin d'améliorer l'employabilité des jeunes et réduire le chômage.

La mise en œuvre de ce plan vise à favoriser la mobilité et à améliorer la comparabilité des systèmes, en créant un cadre euro-méditerranéen des compétences qui devrait permettre d'accroître l'employabilité des jeunes du pourtour méditerranéen.

Ce plan d'action s'articule autour de 3 objectifs prioritaires dont le développement de la qualité et l'attractivité de l'enseignement et de la formation professionnels par l'aide à l'orientation scolaire et professionnelle, l'accès égal aux formations professionnelles pour les filles et les garçons et la réduction du décrochage des jeunes en formation initiale.

Il vise aussi à sécuriser et rendre plus fluides les parcours de formation des jeunes par des passerelles entre les différentes composantes du système de l'éducation et de la formation, le soutien à la mobilité des jeunes, la comparabilité des systèmes nationaux et l'instauration d'une démarche partagée d'assurance qualité, la mise en valeur de l'apprentissage tout au long de la vie et la validation des acquis de l'expérience.

Le plan permettra en outre de mieux prendre en compte les besoins des entreprises dans l'enseignement et la formation professionnels par une concertation renforcée entre les partenaires éducatifs et économiques.

La réunion, tenue sous la coprésidence du ministre de l'Education nationale et de la formation professionnelle, Rachid Benmokhtar et de son homologue portugais, a permis d'identifier des secteurs professionnels prioritaires dont la Maintenance automobile et aéronautique, la Mécanique et mécatronique, les Métiers du numérique, le BTP, le Tourisme, hôtellerie, restauration et les transports.

Les ministres se sont en outre fixés pour objectif de définir des blocs de compétences professionnelles communs, facilitant la comparabilité des systèmes, intégrables dans les certifications professionnelles nationales, et dont l'acquisition se fera dans le respect des modalités de formation propres à chaque système national d'enseignement et de formation professionnels.

Ils ont aussi convenu de mettre en place des modalités d'évaluation assorties d'instruments de mesure attestant l'acquisition des compétences.

Dans la déclaration sanctionnant les travaux de cette réunion, organisée à l'invitation de la ministre française de l'Education nationale, Najat Vallaud-Belkacem, les ministres ont fixé dix axes prioritaires parmi lesquels la création d'un cadre euro-méditerranéen de reconnaissance des compétences qui permettra la reconnaissance des compétences acquises et validées dans la zone géographique méditerranéenne, dans les secteurs professionnels prioritaires pré définis et qui constituera un outil au service de la mobilité des jeunes (pendant leur formation et après).

Ils ont par ailleurs décidé de mettre en place un réseau euro-méditerranéen d'entreprises, équilibré en termes de représentation Nord/Sud, susceptible de s'impliquer dans la formation initiale et continue et de développer les échanges de bonnes pratiques.

Les ministres ont d'autre part plaidé pour l'enrichissement de la formation des formateurs pour améliorer la qualité des formations dispensées en encourageant une évaluation des formations professionnelles, non pas seulement axée sur les intrants (qualifications des professeurs, parcours pédagogique), mais aussi sur les résultats des formations en termes d'emploi des jeunes diplômés.

Parmi les autres axes définis figurent le développement d'une culture partagée entre les pays membres sur les notions, concepts et les évolutions des systèmes d'enseignement et de formation professionnels et le partage, l'adaptation et l'élaboration de la description des métiers et des compétences et les supports d'enseignement, en lien avec les entreprises, outre l'utilisation d'un outil numérique pour faciliter l'accès à l'information, à la formation et aux perspectives professionnelles et de mobilité en soutenant les initiatives telles qu'"Euromed+".

Les ministres ont par ailleurs convenu de créer un PASS EURO MED, "passeport" au service de la mobilité, incluant le CV de son utilisateur, ses compétences acquises, ses diplômes et son expérience professionnelle sur le modèle existant de l'Euro pass et de soutenir, développer et évaluer les expériences pilotes qui favorisent l'échange et l'innovation entre les établissements de formation et les entreprises des secteurs concernés.

La déclaration de Marseille prévoit aussi la mise en place d'une éducation à l'orientation pour les jeunes comme pour leurs enseignants et leurs formateurs et le développement de l'apprentissage des langues et l'ouverture à l'interculturel, aux mondes professionnel, économique et technologique.

Pour la mise en œuvre de ces actions, les ministres ont décidé de créer un groupe de suivi, composé d'experts des 10 pays, chargé de la mise en œuvre de ces recommandations et qui aura pour première mission, en lien avec l'UPM, l'UMA et l'UE, de proposer une stratégie, d'élaborer un calendrier, une méthode et d'identifier les moyens nécessaires à la mise en œuvre du plan d'action.

Ils ont également confié à ce groupe de suivi l'identification et la mobilisation d'entreprises des deux rives de la Méditerranée qui constitueront un réseau étroitement associé à ses travaux.

Par ailleurs, les ministres ont convenu d'organiser une conférence dans un pays du "5+5" courant 2015 pour que le groupe de suivi fasse part de l'avancée de ses travaux et en annonçant l'organisation de la [illegible]

DATE31/10/2014
N : 15467

LE MATIN

PAGE :9

**Enseignement**

# L'intégration scolaire des enfants de migrants en hausse

**Un an après la publication de la circulaire autorisant la scolarisation des enfants subsahariens quelle que soit leur situation administrative, ceux-ci semblent avoir retrouvé le chemin de l'école. Cela dit, malgré cet effort de souplesse, ces derniers continuent de rencontrer quelques problèmes d'intégration.**

Le 9 octobre 2013 a marqué un tournant pour la scolarisation des enfants de migrants.

En effet, depuis cette date, ceux-ci peuvent être scolarisés au Maroc quelle que soit leur situation administrative. Un soulagement pour de nombreuses familles qui aspirent à un avenir pour leurs enfants et espèrent sortir un jour de la précarité. Plusieurs associations militent depuis des années pour l'insertion de ces jeunes enfants. Grâce à la circulaire du 9 octobre 2013, celles-ci ont pu noter une certaine amélioration.

Sur la période 2009-2013, par exemple, l'association chrétienne Caritas avait déjà permis l'intégration de 101 enfants migrants au sein de 31 écoles publiques et 5 privées à Rabat. En 2013-2014, la même association tape plus fort et aide plus de 49 enfants à intégrer l'école marocaine, tous systèmes confondus, contre 91 d'ores et déjà inscrits, pour l'année 2014-2015. La Fondation Orient-Occident (FOO) comptabilise pour sa part 68 inscriptions cette année, contre 66 l'année précédente. Des chiffres encourageants, bien qu'aucun recensement précis du nombre d'enfants d'origine subsaharienne scolarisés au Maroc n'ait été entrepris par le ministère de l'Education nationale [illegible] formation professionnelle.

La scolarisation des enfants de migrants constitue un véritable défi pour leurs parents ainsi que pour la société civile. Les différentes études et expériences menées sur le terrain révèlent les difficultés rencontrées par cette population pour un accès à l'école marocaine et une intégration réussie. Ces difficultés se résument aux problèmes liés à la langue d'enseignement, à l'éducation islamique et à l'intégration sociale.

## Une intégration toujours aussi difficile

La langue est en effet l'une des contraintes majeures pour l'intégration des enfants de migrants dans leur milieu scolaire, comme le souligne cette institutrice dans le rapport du projet «Tamkine Migrants» publié en mai 2014 : «Nous n'avons aucun problème relationnel avec les élèves subsahariens, ils sont très bien éduqués, ils respectent leurs professeurs et jamais aucun problème de discipline n'est survenu. La langue arabe, sa maîtrise et son apprentissage, reste le seul problème que nous avons avec eux». Pour faire face à la barrière linguistique, quelques professeurs apportent un soutien particulier pour faciliter l'apprentissage de l'arabe classique. Cependant, la charge de travail des professeurs (programme scolaire chargé, nombre d'enfants élevé avec une moyenne de 45 élèves par classe) rend difficile ce soutien. Pour éliminer la barrière de la langue, certains parents font le choix de mettre leurs enfants dans des écoles privées, principalement en raison de l'utilisation du français. Toutefois, la grande majorité des parents migrants ne sont pas en situation d'inscrire leurs enfants dans des établissements privés, en raison des frais de scolarité qu'ils ne peuvent payer. C'est pourquoi ils préfèrent se tourner vers le public. L'éducation islamique, obligatoire dans l'enseignement marocain, peut aussi être problématique pour ces enfants. Déjà parce qu'elle se fait en arabe classique, une langue que ne maîtrisent pas les élèves migrants, souvent plus à l'aise avec le français, mais aussi parce que les parents ont parfois d'autres convictions religieuses. La peur du racisme est aussi une des premières raisons invoquées par les parents pour justifier leur refus de voir leurs enfants scolarisés dans le système marocain. En effet, les difficultés d'intégration, et plus précisément certains préjugés au sein de l'école, poussent parfois les parents à déscolariser leur enfant. Une mère migrante témoigne : «J'ai dû retirer mes deux enfants de l'école, franchement ça me faisait très mal au cœur de voir mes enfants pleurer tous les jours. Les autres élèves leur prennent leurs affaires et les déchirent. J'ai lutté pour les mettre dans une école privée. Les enfants sont d'un autre niveau social, les parents ont voyage, ils ont une autre appréhension des choses, mais je reste extrêmement vigilante. Je suis toujours en train de leur poser des questions. Heureusement, je peux compter sur le soutien de la directrice». Autre crainte des parents : la peur que l'enfant oublie le français, puisque dans

DATE31/10/2014
N : 15467

LE MATIN

PAGE :9

*Les petits subsahariens intègrent de plus en plus l'école marocaine.*

les premières années dans l'enseignement public, cette langue n'est pas enseignée. Ils ne voient parfois pas l'intérêt d'apprendre l'arabe. Si certains élèves tiennent le coup, d'autres baissent les bras devant tant de difficultés. Cependant, en l'absence de statistiques, il n'est pas possible d'estimer le nombre d'enfants migrants subsahariens aujourd'hui scolarisés.

Ce qui est sûr en revanche, c'est que les récentes procédures de régularisation menées par le ministère des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration ont constitué un grand pas pour l'intégration dans le système scolaire des enfants migrants, la scolarisation étant en partie liée à la situation administrative des parents. ■

Priscilla Maingre

## Confusion dans les établissements scolaires

**Il existe une grande confusion chez les professionnels de l'éducation qui pensent que l'intégration dans le système éducatif marocain ne concerne que les enfants «régularisés». Pourtant, l'article 6 de la loi 02-03 relative à l'entrée et au séjour dans Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration clandestine, ne précise pas le statut de l'enfant, qui n'est en aucun cas considéré comme étant en situation irrégulière.**

**Aussi, la circulaire du 9 octobre 2013 autorise l'inscription des élèves étrangers issus des pays du Sahel et des pays subsahariens dans les établissements de l'éducation et de l'enseignement public et privé, leur permettant de bénéficier des cours de l'éducation non formelle. La preuve en est que parmi les documents requis pour l'inscription, on demande la copie de la carte de séjour «si elle a été octroyée». A bon entendeur !**

DATE31/10/2014
N : 15467

LE MATIN

PAGE :9

# EXPRESS...

Éducation nationale

## Coup d'envoi à Meknès du cycle du baccalauréat international

Le coup d'envoi du cycle du baccalauréat international, au titre de l'année scolaire 2014-2015, a été donné mardi à Meknès et sera dispensé dans 12 établissements scolaires relevant de la délégation de Meknès. Les élèves qui suivent leurs études dans les établissements scolaires de Moulay Ismaïl, Omar Ibn Al Khattab et Lalla Amina seront les premiers à bénéficier de ce système qui concerne le tronc commun scientifique, spécialité Langue française, a précisé le délégué provincial du ministère de l'Éducation nationale et de la formation professionnelle, Abdelwahed Daoudi, soulignant que pour l'enseignement privé, le cycle du baccalauréat international bénéficiera aux élèves de 9 établissements scolaires.

DATE31/10/2014
N : 15467

LE MATIN

PAGE :9

Recensement

# 161 fonctionnaires du secteur en situation d'absentéisme injustifié

Le ministère de l'Éducation nationale et de la formation des cadres a recensé un total de 161 fonctionnaires s'absentant de manière injustifiée. Ce chiffre, annoncé mardi, a été relevé dans le cadre d'une opération de recensement menée par le département de l'Éducation nationale en application d'une circulaire du chef de gouvernement relative à l'absence injustifiée du travail, indique un communiqué du ministère. Ce résultat intervient à la suite d'une comparaison des données fournies par les différents services du secteur avec la base de données de la Trésorerie générale, ajoute la même source. Un total de 282.191 fonctionnaires sont en situation régulière et 440 autres n'ont pas été pris en compte lors du recensement, poursuit le ministère.

DATE31/10/2014
N: 4773

LA VIE ECO

PAGE:46

# L'école à l'épreuve des transformations sociales

■ Quels sont les dysfonctionnements du système éducatif marocain et comment les réparer ? Pour répondre à cette question il faut mettre en exergue le lien étroit qui lie l'école et la société dans son acception la plus large. C'est la réflexion qu'essaie de développer Abderrahmane Lahlou dans un livre tout au long de ses 255 pages.

*L'école et l'université à l'épreuve de la transformation sociale, défis de l'éducation dans un pays émergent*»*, tel est l'intitulé de l'ouvrage signé par Abderrahmane Lahlou, une réflexion appuyée sur ses 25 ans d'expérience dans le domaine de l'éducation et de la formation. L'entreprise est ambitieuse a priori, et non sans risque, le domaine de l'enseignement et de l'éducation au Maroc est très complexe, ses intervenants très divers, et les intérêts politiques contradictoires, pour ne pas dire «*opportunistes*».

Les différents diagnostics qui ont été faits sur le système de l'enseignement au Maroc ont tous révélé les mêmes dysfonctionnements. Nous nous rappelons du rapport du Conseil supérieur de l'enseignement (l'ancêtre de l'actuel Conseil de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique présidé par Omar Azzimane) produit en 2008, qui a débuté par cette phrase qui résume tout : «*Cinquante ans après l'indépendance, le Maroc s'interroge encore sur son école*». Abderrahmane Lahlou fait sienne cette interrogation sur le système éducatif marocain, mais l'avantage de sa démarche est de ne pas rester prisonnière d'une simple approche académique, mais d'intégrer d'autres paramètres, qui sont la famille, la société civile et le monde de l'entreprise, acteurs qui interagissent dans une société où le projet éducatif reste à construire. Il est en effet impossible de réfléchir sur la chose de l'enseignement, dans n'importe quel pays du monde, sans mettre en exergue cette interaction entre la société et l'école, dans son acception la plus large. Et l'auteur met en effet l'accent sur ce lien «organique» qui lie le système éducatif (écoles, universités, établissements de formation professionnelle et ceux de formation continue...) et la société dans ses trois composantes : la famille, la société civile et les unités économiques.

La question qui se pose est : Comment réussir dans un seul ouvrage, certes de plus de 250 pages, à rassembler et disséquer une à une les pièces d'un puzzle pour en faire un système éducatif cohérent, tout en s'interrogeant sur le rôle de chacun de ces acteurs dans un pays que l'auteur qualifie d'émergent ? C'est une gageure, et le qualificatif émergent lui-même n'est pas sans poser des questions. Mais l'entreprise de notre expert, quoique laborieuse et ambitieuse en soi, n'est pas sans intérêt, chacun des 26 chapitres qui forment l'ouvrage mérite en fait à lui seul tout un livre tellement la matière est dense.

Pour faire comprendre sa réflexion, il n'est pas un domaine que l'auteur n'ait pas abordé et essayé de donner son avis à son sujet : le rôle des TIC dans les transformations sociales et économiques, la problématique de l'orientation de l'élève, le nouveau bac international, la langue d'enseignement, la religion dans l'éducation et l'enseignement, la recherche scientifique, le dilemme de l'évaluation de l'apprenant, le rôle de l'enseignant, la contribution du secteur privé, le rôle de l'entreprise dans la formation, la formation professionnelle, le défi de la formation continue... Et pour clore, l'auteur consacre tout un chapitre au partenariat public-privé dans le domaine de la formation, considéré par l'auteur comme une chance pour l'enseignement dans le Maroc d'aujourd'hui.

### L'Etat doit jouer le rôle de régulation et ne doit pas tout régenter

L'Etat dans tout cela ? Il est essentiel selon l'auteur, en tant que prestataire de services d'abord, mais ne devant pas être d'une manière indéfinie et pérenne. C'est lui qui doit sûrement assurer l'éducation à tous les Marocains, jusqu'à au moins l'âge obligatoire de l'école comme défini par les conventions internationales signées par le Maroc, qui est de 15 ans. Son rôle doit surtout être celui de la régulation de ce domaine de l'enseignement. Et un pas important, se félicite l'auteur, a été franchi dans ce domaine de régulatio n au Maroc par la création d'instances autonomes de contrôle et de suivi, comme par exemple le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation, ou encore l'Agence nationale d'évaluation de l'enseignement et de la recherche. Mais cette régulation devait s'accompagner d'un désengagement de l'Etat pour laisser le privé jouer son rôle, sous forme de «*gestion déléguée*» et «*d'institutions à but non lucratif*». Si le privé a un rôle à jouer, et il l'a, encore faut-il qu'il s'écarte du purement mercantile, tout en veillant à la qualité de la formation et à la satisfaction

du cahier des charges.

Et l'auteur de se poser une question centrale dans son livre : comment réussir l'institution éducative marocaine ? Il lance quelques pistes de réflexion. Pour lui, il faut d'abord porter un intérêt particulier aux enseignants, en les mettant au cœur du processus éducatif. Et dans ce cadre, la compétence doit primer sur tout. La qualité de la formation de l'élève en dépend, non pas dans la seule acquisition des connaissances, mais dans l'inculcation d'une manière de penser et de d'agir autonome. Et là les attentes de la société de cet enseignants sont énormes. Il faut ensuite redimensionner *«à taille humaine»* de système d'éducation, il est difficile pour l'Etat de manager un mastodonte de 250 000 fonctionnai res, avec les méthodes de gestion archaïques services centraux pléthoriques, hiérarchie outrancière... Troisième levier pour la réussite : adopter de bonnes pratiques afin de rendre le système plus efficient, et là l'auteur procède à un benchmark avec d'autres pays développés ou au développement similaire au Maroc (modèle latino-américain) qui ont parié sur le privé, l'école payante, pour adapter les profils au marché du travail, quitte à ce que l'Etat attribue des bourses aux étudiants démunis, ou encourager le prêt aux étudiants. Quatrième levier, incontournable de la réussite : l'évaluation. Celle de l'élève, ça va de soi, mais aussi celle des établissements dispensateurs du savoir, et celle du *«système de management de l'établissement»*, voire du système éducatif national dans son ensemble. Sans exclure les audits pédagogiques et managériaux, sinon comment savoir si le système est sur la bonne voie, et rectifier s'il le faut les dysfonctionnements qui apparaissent en cours de route ? Le livre d'Abderrahmane Lahlou est un outil précieux pour comprendre comment fonctionne le système éducatif marocain, ses déréglages, et comment y remédier. Mais sans la volonté des décideurs et des compétences marocaines, il n'y aura pas de miracle. Encore faut-il que tous ces intervenants agissent dans une même direction sans calcul politicien étriqué. Autrement dit, accorder les violons de tous les acteurs pour composer une même symphonie : une école tournée résolument vers l'avenir ■

**JAOUAD MDIDECH**

* *Société d'édition et de distribution Al Madariss, 2014, 255 pages, 120 DH.*

Abderrahmane LAHLOU

# L'Ecole et l'Université à l'épreuve de la transformation sociale

Défis de l'éducation dans les pays émergents

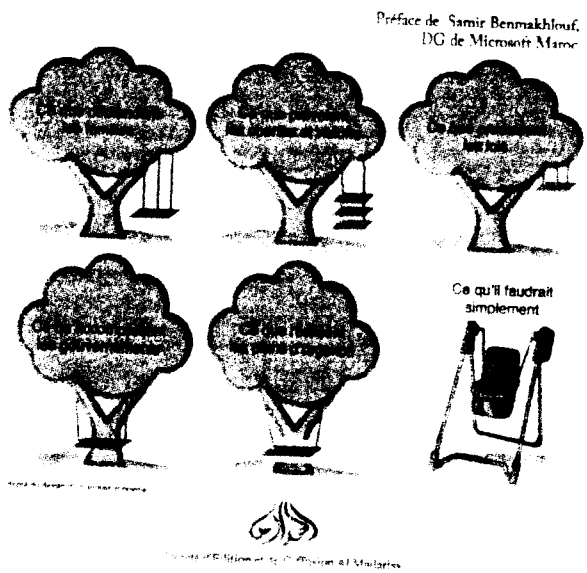

DATE31/10/2014
N : 7321

LIBÉRATION

PAGE:4

# Le Conseil supérieur de l'éducation appelle à une implication collective pour la promotion de l'école

Le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique a ouvert, à Agadir, un dialogue régional sur "la réhabilitation du système d'éducation, de formation et de recherche scientifique", avec la participation de plusieurs intervenants institutionnels, élus et députés, représentants des partis politiques, des syndicats et de la société civile et nombre d'acteurs économiques.

A l'ouverture de cette rencontre régionale, la 7ème du genre, Abdelkrim El Madoune, membre du Conseil supérieur, a souligné que ce dialogue régional vise la mobilisation de toutes les parties prenantes en vue d'une implication collective dans la promotion de l'école marocaine et le renforcement, selon une approche participative, de l'engagement continu pour la mise en œuvre des projets y afférents.

Il a expliqué que cette rencontre ambitionne de partager les diagnostics établis par le Conseil en vue de donner la priorité aux propositions visant l'évaluation du système éducatif dans le cadre d'une interaction permanente avec les acteurs régionaux et locaux pour l'élaboration des fondements et objectifs du rapport stratégique sur la réforme globale du secteur et l'amélioration de sa qualité.

Sur les prérogatives du Conseil et des domaines de son intervention, il a mis l'accent sur l'impératif de faire le distinguo entre quatre piliers, en l'occurrence les missions des encadrants, la gouvernance, la mise en place du dispositif juridique et organisationnel, et la réflexion et l'analyse stratégique de la place sociale de l'école et de ses missions, ainsi que du rôle de l'université et des fonctions de la recherche scientifique.

Par la même occasion, Mme Sâadiya Nissaii, membre du Conseil supérieur, a présenté un exposé succinct comportant certains éléments des résultats du rapport analytique sur le bilan de la mise en œuvre de la Charte nationale de l'éducation et de la formation (2000-2013).

A ce propos, elle a passé en revue les principaux acquis réalisés dans le cadre de la réhabilitation du système éducatif en termes de généralisation de l'enseignement, de mobilisation des ressources, de promotion de l'équité et de l'égalité, de l'apprentissage et de la qualité de l'encadrement scolaire, en plus des approches pédagogiques et de la gouvernance et de la gestion de la chose éducative.

Aussi a-t-elle évoqué nombre d'obstacles entravant la mise en application optimale des programmes éducatifs, notamment ceux liés à la conception de la réforme, à la participation et à l'implication des acteurs concernés, aux mécanismes de vigilance, de suivi et d'évaluation et aux programmes de formation.

De son côté, Driss Abou Tajeddine, membre lui aussi du Conseil supérieur, a donné un aperçu sur les principaux axes proposés pour une réflexion proactive sur la réforme du système éducatif, soulignant à cet effet l'importance de la généralisation, de la qualité et du droit à l'éducation-formation, la question des programmes, des méthodes et des formations, et le rôle prépondérant des acteurs éducatifs en matière d'enseignement, d'encadrement, d'orientation, de planification et de gestion.

Il a également évoqué les questions liées à la gouvernance dans le système éducatif, le rôle du secteur privé, la place de la recherche scientifique et de l'innovation pour l'accès à la société du savoir et de la connaissance et les missions sociales et culturelles de l'école dans son rapport avec son environnement, en plus de la réforme éducative et son interaction avec la dimension régionale.

Les travaux de cette rencontre-débat ont été émaillés par une série d'interventions qui se sont longuement attardées sur nombre de déficiences, notamment l'abandon et le décrochage scolaires, les sureffectifs, la faiblesse des infrastructures pedagogiques, les limites du soutien social, le manque d'une offre universitaire diversifiée et l'absence d'une adhésion large et efficiente des collectivités locales et des autres partenaires, préalable essentiel pour mettre l'école au cœur des préoccupations nationales et locales.

AC

DATE31/10/2014
N : 12106

ALBAYANE

PAGE:7

## 1ere édition du Festival du Court métrage éducatif

# Pour un art pédagogique

Dans le cadre de ses activités pédagogiques et culturelles, l'Association Manar El Hank des arts organise du 31 octobre au 4 novembre 2014 la première édition du Festival du Court métrage éducatif avec le soutien de plusieurs partenaires privés et publics qui ont exprimé leur satisfaction de la programmation. Cette manifestation artistique va drainer de nombreux spectateurs, soulignant l'importance d'étayer cette rencontre et de l'ériger en une tradition annuelle pour encourager l'ancrage de la culture cinématographique au sein de la société civile et enrichir la dynamique que connaît le paysage audiovisuel au Maroc. Riche en émotion et nouveautés, le programme de cette manifestation sera marqué par les volets suivants : projection des films, ateliers et conférences. Tous les festivaliers et les artistes participants s'accordent à dire que cette rencontre annuelle envisage de répondre à un besoin identifié au Maroc en terme de cinématographie estudiantine dans toute sa diversité et sa pluralité : un rendez-vous artistique révélant l'engagement de l'Association Manar El Hank des arts à répondre concrètement et efficacement à l'appel des élèves créateurs qui font preuve de leurs savoirs artistiques en la matière.

Sur cet événement artistique, premier de son genre, Abdellah Abbari , le président de l'Association organisatrice, a confié : « ce festival , qui souffle cette année sa première bougie, a bien assuré son objectif majeur ; celui de faire connaître au public d'ici et d'ailleurs le formidable essor du cinéma estudiantin et à travers lui, la richesse et la complexité de cette nouvelle sensibilité en pleine mutation. Ainsi, notre manifestation, première dans son genre au Maroc, a permis de découvrir, dans un cadre purement pédagogique, un florilège de productions cinématographiques initiées par les jeunes réalisateurs : auteurs d'une vision et d'une approche originales du cinéma dans sa diversité. Pour cette nouvelle édition, le festival offrira une programmation exceptionnelle dans une ambiance chargée d'émotion et d'estime pour les stars du demain et leurs carrières riches de création et de nouveauté: temps forts de projection, des ateliers et des masterclasses, des hommages, des débats et de nombreuses rencontres seront organisées dans les lieux culturels prévus pour le plus grand plaisir du public. Le Festival qui perpétue ainsi sa tradition annuelle d'honorer la recherche filmique se présente comme une plate forme du cinéma des élèves tous genres confondus via des rencontres inédites avec les futurs cinéastes et les acteurs de la formation cinématographiques. Mais pas seulement. Place maintenant à nos invités à qui le festival réserve un hommage particulier. Il s'agit des figures incontestables de la formation au sein des différentes écoles participantes : un rendez-vous du 7e art résolument tourné vers le futur, célébrant les œuvres du moment et saluant les figures de proue d'hier. Nous saisissons cette occasion pour saluer vivement nos partenaires privés et publics qui ont soutenu toutes les éditions précédentes, en accordant des encouragements et des récompenses multiples aux jeunes cinéastes. C'est grâce à ses actes nobles de soutien envers la jeune génération que notre festival est consacré comme l'un des évènements qui rapprochent les peuples et les cultures via le langage cinématographique, et que les jeunes réalisateurs ont cherché constamment à approfondir leurs connaissances artistiques et à perfectionner leurs talents créatifs. ».

DATE31/10/2014
N: 485

CHALLENGE

PAGE:51

# Arcol lance le programme «*Embellir mon école*»

Acteur majeur dans la fabrication et la commercialisation de peinture, Arcol lance le programme «*Embellir mon école*». Dédié à la rénovation de plusieurs établissements scolaires du Royaume, le projet «*Embellir mon école*» mobilise une quinzaine de collaborateurs et de partenaires volontaires au sein de l'entreprise. Il a pour objectif d'améliorer le cadre d'accueil de plusieurs écoles du monde rural.

Fruit de la sensibilité des dirigeants et collaborateurs d'Arcol, il correspond également à une volonté d'agir de manière positive auprès des communautés voisines de l'entreprise et s'inscrit dans une vision citoyenne de l'entreprise. Première en son genre, cette initiative a recueilli l'adhésion des collaborateurs d'Arcol. Une quinzaine d'entre eux a souhaité s'engager de manière concrète dans les différentes phases de réalisation du projet. De portée sociétale et d'intérêt collectif, le projet a également rallié la participation des villageois, des enseignants et des élèves.